العدد الثالث

حق ومعرفة 3

عدد فبراير 2023

شخصية العدد

عائلة سيف - يناير الذي لا يموت
عن المزاوجة بين المقاومة والمعرفة وفلسفة الاستمرار عبر الأجيال

حملات للمناصرة

حملة هنّ، نحو مجتمع آمن للنساء
حملة المفوضية المصرية للحقوق والحريات فى شهر مارس

يحدث الآن

العمالة غير الرسمية
واللا أمان الاجتماعي

مقال رأي

7 أسئلة وأجوبة ملحة حول حقوق الأقليات في الشرق الأوسط
يسرا الجندي - مستشارة في مجال حقوق الأقليات

برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان HRCP

ECRF المفوضية المصرية للحقوق والحريات Egyptian Commission for Rights and Freedoms

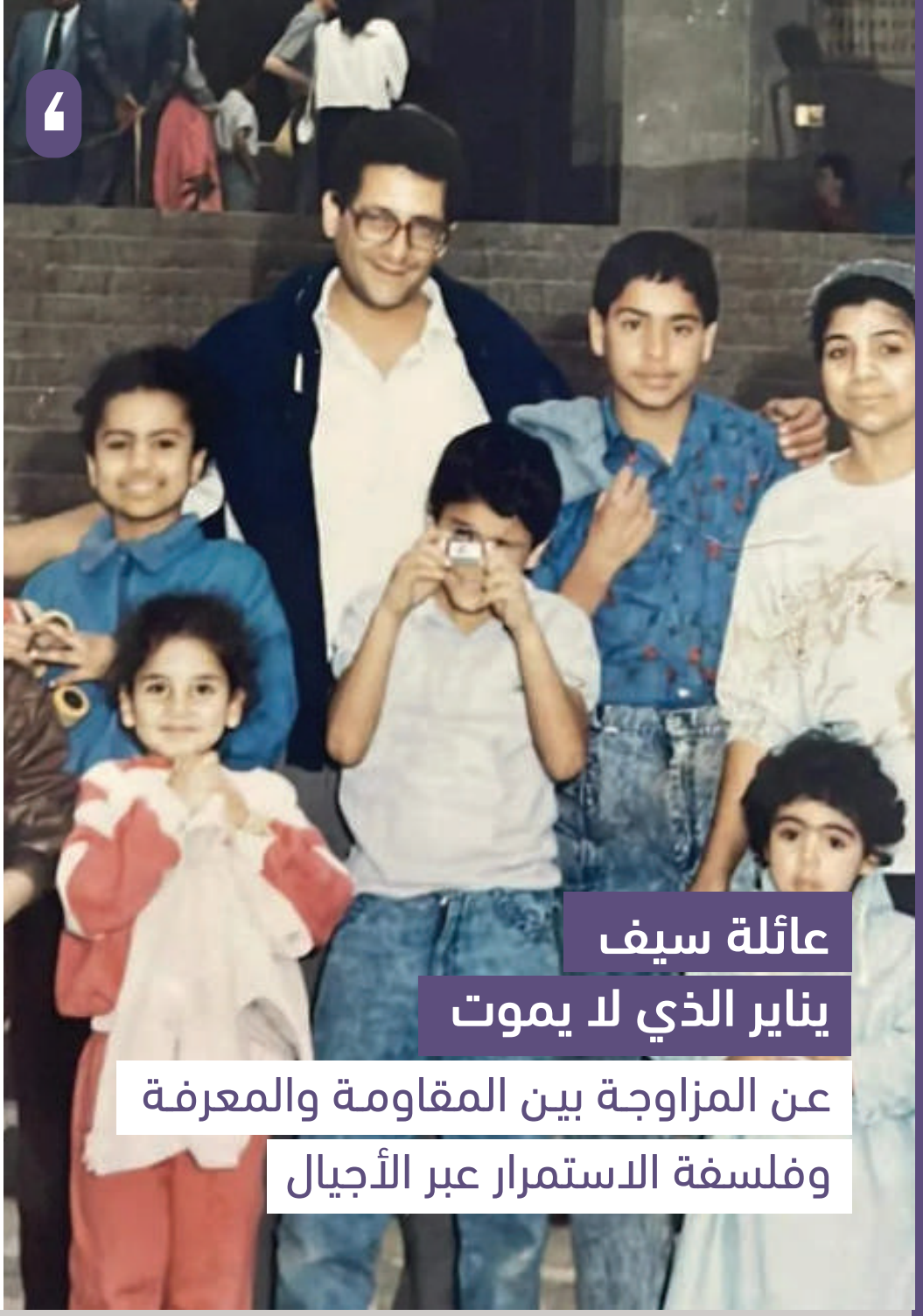

عائلة سيف يناير الذي لا يموت

عن المزاوجة بين المقاومة والمعرفة وفلسفة الاستمرار عبر الأجيال

لسنوات ليست بالقليلة لا تكاد تخلى مظاهرة، أو فعالية في الشارع المصري من أحد أفراد أسرة أحمد سيف الإسلام، التي وجدت في المقاومة، والثبات على المبدأ، أنجع وسيلة للتحرر من قيود الظلم، لتصبح في الوقت نفسه سجينة كل الأنظمة.

ولكـــن..

هل يمكن للشعوب التقدم دون مقاومة فروض الأنظمة الحاكمة والظلم الواقع عليها؟

في رواية "فهرنهايت 451" أرادت السلطة الشمولية، بسط سيطرتها على البلاد، فكان على الجميع أن يفقدوا عقولهم، ليس بالخَرَف ولا بالجنون، ولكن بالتفاهة والتسطيح، لذا كانت مهمة الدولة أن تسيطر على العقول من خلال أداة الإعلام، وكانت مهمة "مونتاج" بطل الرواية، ورفاقه في كتائب الإطفاء هي إحراق الكتب، حتى يفقد المواطنون المعرفة، ويفقدوا معها المقاومة، فالعقول الفارغة لا تعلم للمقاومة معنى، بعد أن أصبحت وسيلة معرفتها الوحيدة، ما يبثه التلفزيون الوطني الرسمي طوال الوقت.

في رواية "راي برادبوري" تقلب "كلاريس" الفتاة الشغوفة بالمعرفة، حياة "مونتاج" حيث لاتزال تقرأ مع أسرتها، وفي روايتنا تتمسك عائلة سيف بالمعرفة، كسبب للمقاومة فتتوارث جيل بعد جيل الفعل الثوري، الناجم عن العلم، والمنطق، لتصبح دائما في مرمى السلطة.

وعائلة سيف التي تتكون من الراحل المحامي الحقوقي، وزوجته عالمة الرياضيات، ليلى سويف، والأبناء علاء مطور البرمجيات ورائد عالم التدوين، وهناك منى الباحثة العلمية، وأخيرا سناء أخر العنقود المهتمة بتعليم النشء والبرمجيات، وجميعهم دفع الثمن تباعا، في مواجهة الأنظمة القمعية المتعاقبة، البعض بقضاء سنوات طويلة خلف القضبان، فيما يدعمه باقي الأسرة في اختياراته.

المقـــاومـــة الـمتجـذرة بالمعـرفـــة

على اختلاف الشهادات التي تسمعها عن العائلة، تصل بك جميعها إلى أنك أمام نموذج معرفي – مقاوم، نادر.. توافق الناشطة والصديقة المقربة من الابن والمعتقل علاء سيف، علا شهبة، هذه الفكرة، فتقول: "في كل مرة كنت أسمع كيف يناقش علاء والدته دكتورة ليلى في الرياضيات، وفي اعقد المسائل بمنتهى السلاسة، كنت أصاب بالاندهاش، فالعلم بالنسبة لهذه العائلة اعتياد، وحب عميق، يصعب توصيفه".

عن الرياضيات والثورة وليلي يشاركنا المهندس علاء سويف شقيق ليلي الرواية - أطلق على علاء الابن نفس الاسم تيمنا به – فيقول: " لا أعتقد أن هناك علاقة بالضرورة بين الرياضيات والثورة، لأن الثوار موجودين في كل القطاعات ومن مختلف الخلفيات العلمية والعملية. لكن أتصور أن تخصص تدريس الرياضيات أعطى ليلى سويف ميزات إضافية، هي التفكير المنطقي المرتب، والوضوح والترتيب في طرح الموضوعات والوصول من المقدمات إلى النتائج".

الجذور ممتدة إلى أبعد من ذلك، فليلى نجلة عالم النفس التجريبي الذي كره التحليل النفسي التقليدي مصطفى سويف، هي أيضا تقول عن نفسها وحول علاقتها بالرياضيات

في أحد الحوارات: " بدأ اهتمامي بالرياضيات عندما كنت صغيرة جدًا. كنت أسعد دائمًا عندما كنت أحل المعادلات، أتذكر أن والدتي اضطرت إلى أن تطلب مني تنحيها جانبًا لأداء بقية واجباتي المنزلية الأخرى، وعندما رأى والدي كم استمتعت بها، شجعني على دراسة الرياضيات البحتة".

أما الوالدة فهي أستاذة الادب الإنجليزي فاطمة موسى، التي وصفها لي المحامي الحقوقي وأحد تلاميذ سيف بـ "ماما نونة"، متذكرا إياها في شجن " كانت أما للجميع، تهتم لنا، وبنا، بيتها مفتوح كما قلبها طوال الوقت".

وعن الجذور أيضا يقول علاء الكبير: " أتصور إن تأثير الوالدين وطريقة التربية كان كبير. يعني مثلاً فكرة إن الواحد عايش مش علشان نفسُه لكن علشان يكون له أثر إيجابي على اللي حواليه... دي فكرة أساسية جداً كانت من المسلمات به في بيتنا، مش بالخطب والمواعظ لكن بالمثال والقدوة".

يعود بشير ليربط بين العائلتين بالقول: "كما كان بيت سويف عامرا بزواره، كان بيت سيف وليلى إلى الدرجة التي حددا يوما أسبوعيا أطلقوا عليه اسم "اليوم المفتوح" وهو اليوم المخصص لاستقبال الأصدقاء والمعارف، والاطلاع على أحوالهم، ومشاركتهم همومهم الحياتية".

نعود للمقاومة المحمومة بالمعرفة مع سويف الأخ، وعن البدايات "ليلى سويف وأحمد سيف اتعرفوا على بعض في الجامعة من خلال النشاط السياسي التقدمي للطلبة في النصف الثاني من السبعينيات، وده كان أساساً نشاط من أنشطة المقاومة: مقاومة سياسات السادات، سواء في مجال الاقتصاد، أو السياسة الخارجية، أو تشجيع الجماعات الإسلامية".

يستذكر سويف: "اتخرجوا من الجامعة سنة 77 واتجوزوا سنة 78 ... ففعلاً بداية تكوين العيلة دي وبداية مشوارها كان عنوانه "المقاومة". بعد كده كملّوا يقاوموا سواء من خلال النشاط السياسي المباشر، أو من خلال مجالات شغلهم؛ فمثلاً ليلى كانت نشيطة جداً في حركة 9 مارس للعمل من أجل استقلال الجامعة".

وحركة 9 مارس هي تجمع من أساتذة الجامعة لمقاومة التدخلات السياسية والأمنية في الشأن الجامعي؛ وكان لها محطات مهمة في النضال الثوري الأكاديمي.
أما أحمد سيف فقد كرس حياته لمقاومة انتهاكات حقوق الإنسان وكرامة المواطنين من خلال مهنة المحاماة ومراكز المساندة القانونية اللي أسسها.

سر الاستمرار..

مع تلك الخلفية يعتقد علاء سويف أنه " كان من الطبيعي أن أبناءهم – اللي اتربوا في البيئة المقاومة دي – يختاروا هم كمان مقاومة الحاجة اللي يشوفوا إن فيها ظلم للناس... إلى أن شاركوا كلهم في ثورة يناير 2011 اللي أتصور إنها أكبر وأوضح فعل مقاوم قام به الشعب المصري في العصر الحديث".

"أما بعد الثورة، ولما بدأت السلطة تبطش بعلاء عبد الفتاح، أصبح لا بديل أمام الأسرة إلا استمرار مقاومة الظلم، حيث لم يعد هناك اختيار آخر".

تنير لنا الرواية بشهادة أخرى مهمة مؤسسة مركز النديم الدكتورة عايدة سيف الدولة، فتقول" منذ عرفت عن هذه الأسرة، ثم عرفتها شخصيا وهي أسرة مقاومة، فحين كان ليلى وسيف طلاب في جامعة القاهرة وحين ألقي القبض على سيف وتعرض للتعذيب وحكم عليه بالسجن لخمس سنوات وهم يقاومون" موجزة الأمر قائلة "لم يسلموا يوما بالوضع القائم".

تستطرد سيف الدولة قائلة: "كانا قصة حب شهيرة أثناء سنوات الدراسة، لم أكن أعرفهم بشكل شخصي لكني كنت أسمع عنهم. حتى حين ألقي القبض على سيف أمضى سنوات السجن يدرس القانون".

تتساءل سيف الدولة "هل كان يدرك وقتها أنه يسلح نفسه بالأداة التي تمكنه من مواجهة الظلم باستخدام أدوات الدولة ذاتها؟ لا أعلم".

تستمر شهادة سيف الدولة بحق العائلة الثائرة فتقول: " منذ قضى سيف فترة سجنه التحق بمكتب الهلالي ثم مركز المساعدة القانونية وختاما تأسيس مركز هشام مبارك". وجميعها مراكز بوصلتهم هي مناهضة الظلم والدفاع عن المتعرضين له سواء في المحاكم، أو من خلال التظاهر والاحتجاج، أو من خلال المشاركة في تأسيس أشكال ديمقراطية مثل حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات مثلما فعلت د. ليلى سويف".

البحث حول الرابط بين الزوجين سيف وليلى هو ما جاوب على تساؤلي حول الاستمرار.. استمرار العائلة في النضال، اعتبره المحامي محسن بشير "فيض العطاء" كعامل مشترك، فطالما أتيحت للزوجين الخروج من مصر أو حتى الكف عن الكفاح، ولم يفعلا.

يتذكر بشير عندما اكتشف الطبيب سوء الحالة الصحية لسيف بسبب مرض السكري وإهماله لنفسه، فلامه قائلا: "في إيه يستاهل كل دا؟"، فأجابه سيف بشكل حاسم "مصر تستاهل".

"حتى عندما اعتقل سيف، كانت ليلى تباشر نشاطها في العديد من الحملات، والفاعليات، والتي منها الحملة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني"، يتذكر بشير متنهدا "لم أعلم من ليلي يوما أنها كلت أو ملت النضال، فهي السيدة التي لن تتوان عن منح أي مساعدة ولو بسيطة لأي شخص طالما تستطيع ذلك وهو ما ورثوه للأبناء".
"ما كان لمثل هذه الأسرة أن تنصح أبنائها وبناتها بالامتناع عما اشتبكت معه الأسرة نفسها. انه الاتساق مع النفس في التربية مثلما في السياسة والعمل الحقوقي والعمل العام"، هكذا تفسر لنا عايدة سيف الدولة أسباب الاستمرار..

وجه آخر للاستمرار، يكشفه علاء سويف بالقول: " إحنا واصلين لمرحلة إن القمع مستمر بصرف النظر عن الرأي والموقف سواء اتغير أو لم يتغير. علاء – في أحد جواباته لنا – يصف حالة الخصومة بين السلطة وبينه كالتالي: "... التدوير، استمرار الاستباحة، الخصومة المتجددة والمتوسعة من طرف واحد والمستقلة تماماً عن أفعال الواحد قبل وبعد وأثناء السجن...". وبالتالي لا بديل أمام الأسرة إلا الاستمرار في مساندة ابنها ومقاومة الظلم الواقع عليه".

أما ليلى نفسها فتشرح أسلحتها للاستمرار ان في احد اللقاءات الصحفية فتقول: "بكتم المشاعر، مبصش عليها؛ بدور على مهام، هكذا تحملت وفاة سيف، هكذا تحملت كل الأحداث، وتحملت قبل كدا حبسة سيف، وتعذيبه".

هذا الشبل من ذاك الأسد..

"عذرا يا ابني.. عذرا لهذا الجيل، كنا نحلم أن نورثكم مجتمع ديمقراطي يحافظ على كرامة الإنسان، للأسف ورثتك الزنازين اللي دخلتها"..

من رسالة أحمد سيف لعلاء في سجنه عام 2014

"كما الأب كما الابن" ربما هذا هو القول الأمثل، لروايتي الأب سيف، والابن علاء، فتطابق ظروفهما أمر يدعو للتأمل، فالأسوار التي حرمة الابن من والده عند ولادته، جعلت منه في النهاية نسخة طبق الأصل من والده.

أما قدرهما - الاب والابن - فطالما ارتبط بمصر وظروفها السياسية، اعتبر سيف أن القدر خذله و"عاد التاريخ نفسه" ثانية، فحُبس سيف الإسلام في سجن الاستئناف عام 1973، واستقبل نفس السجن علاء بعد 38 سنة في 2011.

واعتقل الأب في سجن طرة عام 1983، كان الابن في نفس المكان ولكن عام 2014، كما اعتقل أحمد سيف الإسلام في معهد أمناء الشرطة عام 1972، وحوكم علاء بنفس المعهد لاحقا، مفارقات عديدة ومتشابهة تعرض لها الاثنان، حتى عند ولادة خالد طفل علاء كان محبوسا بالسجن، كذا ولدت منى سيف أثناء قضاء سيف حكم بالسجن عليه لخمس سنوات بتهمة "قلب نظام الحكم".

إذا كان كل البشر يمتلكون رأياً واحداً وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأياً مخالفا فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة"

جون ستيوارت ميل

عندما أتذكر علاء أتذكر "تلاتيناته الي معشهاش" هكذا بادرتني علا شهبة، تتنهد بأسى: "أشعر بالعجز تجاهه، ففي كل مرة يتم الحكم عليه بالسجن، أحدث نفسي بأنه لايمكن أن يكمل تلك المدد الطويلة في الحبس، حتما شيئا سيغير هذا الوضع، ولكن يمر الوقت، وتمضي سنوات عمره خلف القضبان".

على مدار ثمان سنوات وأكثر لم يرى علاء النور سوى شهور قليلة قضاها في المراقبة، حتى تكرر القبض عليه، والحكم عليه بخمس سنوات، دون حصول محاميه على نسخة من ملف القضية، أو حتى تمكينه من مقابلة هيئة الدفاع عنه، أما السبب فكان مشاركته لتغريدة قديمة، ليعاد تقييد حريته مرة أخرى في قضية رأي جديدة، وهو المعتاد منذ عام 2013 بالنسبة لعلاء وما يقدر بأكثر من عشرين ألف معتقل ومعتقلة بحسب منظمات حقوقية، محلية، ودولية.

تتذكر علا أيام المراقبة التي كان يحرم فيها علاء من احضار لاب توبه إليها في تعنت ضده ليس بالغريب، فكان لايستطيع على استكمال مافاته خصوصا في مجال عمله، ومع ذلك يحاول تمضية الوقت المتبقي له مع خالد الابن الصغير الذي تحسنت حالته النفسية كثيرا في وجود علاء، ثم حرم منه مرة أخرى للأسف.

وعلاء الذي لم يتردد في العودة من جنوب أفريقيا في أعقاب ثورة يناير تاركا كل شيء وراءه، تقول عنه علا: "وجدناه فجأة على منصة التحرير مندمجا في المناقشات وكأنه لم يغادرنا أبدا، فعلاء صاحب الشخصية الجدلية، يجد نفسه في النقاش، عبر مجموعات، سواء في خيم الميدان، ، أو عبر السوشيال ميديا، لا ينساق أبدا للشعبوية، ولايخضع لشروطها، فطالما خالف السائد مادام لم تقنعه مبرراته، وطالما امتلك الصبر والجلد على النقاش، الذي لايمتلكه أغلبنا".

إن أصروا على معاملتنا كحيوانات بلا أهلية فليكن، ولكن لنتخطى الماشية والدواب والحيوانات الأليفة والمدربة ولنستلهم من الزواحف ونجوم البحر وديدان الأرض؛ تلك الكائنات القادرة على التجدد بعد أي إصابة مهما عظمت.

من مقال علاء عبد الفتاح
خمس استعارات عن التعافي

قبل الثورة كان علاء واحد من أهم المدونين المعروفين، وكان يعتبرها مساحة حرة للتعبير عن الرأي يجب تطويرها، والتوسع في استغلالها، فصمم منصة خاصة بالمدونات العربية، تقول شهبة عن تلك الفترة " طفرة المدونين سمحت للناس تقرا، الفرص اللي قدمها علاء للناس انها تكتب براحتها، ومن غير عائق تقني كانت كبيرة، والي كانت طليعة "السوشيال ميديا" الفاعلة في ثورات الربيع العربي لاحقا".

علاء أيضا كان صاحب مواقف مركبة وهو ما عرضه للكثير من الجدل، الذي لم يأبه فيه بآراء الناس بقدر حفاظه على المبدأ، تضرب لنا علا المثال الأشهر على ذلك، وهي واقعة اعتراضه على مقتل شاب صغير يعمل كقهوجي في اعتصام الجيزة فيما قبل فض "رابعة"، فاعتبره البعض لاحقا دليلا على معارضة علاء لاعتصام رابعة، ويبدو أن الاستقطاب لا يترك فرصا للمواقف المركبة خصوصا في سياق جنوني كالذي نعيشه،

فعلاء ودكتورة ليلى لم يؤيدا يوما طريقة فض الاعتصام، ولكنهما اعترضا على بعض الممارسات في "الجيزة".

وفي كتابه الأخير الصادر من محبسه "لم نهزم بعد"، سجل علاء موقفه للتاريخ من تلك الواقعة عندما كتب: " معظمنا ينكرون حدوث ذلك، والكثيرون يحاولون إقناع أنفسهم بأنَّ ذلك كان ضروريًا ولكن عدد الشهداء وجثثهم تديننا جميعًا. نحن لن نستطيع أبدًا الهروب من رابعة ".

"خلفة البنات عزوة هم الي هيجروا عليك لو اتخطفت هم اللي مش هينسوا حقك لو اتعذبت أو أصبت أو قُتلت"

علاء عبدالفتاح

"يا ريت كل البنات عندهم اخ بجمال وحنية أخويا عليا"

منى سيف

تتلاقى العلاقات الأسرية، وتتعمق عبر المحن قبل الإنجاز بشكل سلس لاتكاد تستشعره، ومثلما كانت عائلة سويف قوية مترابطة، أصبحت عائلة سيف لاحقا.

يحدثنا علاء الكبير عن علاقة الاخوة سويف ببعضهم البعض فيذكر: "إحنا كإخوة متفاهمين تماماً. صحيح إحنا مختلفين، لكن مؤكد إننا مش مختلفين في القيم الأساسية. كل حد فينا كان له حياتُه ومجال نشاطُه، ودوايرِ معارفُه، لكن مع ثورة يناير 2011 تلاقت مساراتنا في الانتماء للثورة والمشاركة فيها، تلاقت مع بعض ومع ملايين المصريين".

وحتى منحنى الثورة الصاعد النازل انعكس على العائلتين، ولكنه نجح أيضا في تقوية أوصر العلاقات، عبر النضال المشوبة بالمقاومة، وعن هذا يقول سويف: "وحيث إن ثورة يناير 2011 – من أعلى وعودها وحتى انكسارها وهزيمتها – هي، إلى الآن، الحدث والحالة الرئيسية المهيمنة والمؤثرة على المشهد في مصر، كحلم لأبنائها وكابوس لأعدائها، فإحنا كإخوة متفاهمين تماماً، يجمعنا مع بعض ومع ملايين المصريين حلم العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية".

الترابط نفسه عمقته المحن بالنسبة لآل سيف وذلك رغم اختلاف مشاربهم، فسناء التي تركت وظيفتها للتفرغ لقضية علاء، لم تترك بابا إلا وطرقته من أجل الأخ والرفيق، وجميعنا شاهدنا جهودها أثناء مؤتمر المناخ، أما منى فقد الباحثة بالعلوم وفي أمراض السرطان خصوصا، فخلال السنوات الأخيرة كرست جل اهتمامها لمناصرة نفس القضية، وبالطبع بمؤازرة الأخوة ليلى، وأهداف سويف الروائية الشهيرة، وعلاء الكبير.

عن هذه الفترة يحكي علاء سويف " طبعاً الأيام العصيبة اللي احنا فيها دي – اللي حياتنا بتتمحور حوالين السجون – بتفكرني بأيام سجن المرحوم سيف، سيف اتسجن من سنة 85 لـ 90، وفي الفترة من 86 لـ 88 ليلى سافرت – مع الطفل علاء والطفلة منى – إلى فرنسا لدراسة الدكتوراه، وخلال الفترة دي أنا اللي كنت براعي شئون سيف في السجن: ترتيب الزيارات واحتياجاته المختلفة... إلخ".

يستطرد بالقول: " لكن الحقيقة الوقت اللي احنا فيه دلوقت أحوال الناس في السجون – إجمالاً – أسوأ بكتير، من حيث الرعاية الطبية، ومن حيث التعامل مع المساجين، والتعامل مع أهالي المساجين في الزيارة... وحاجات تانية كتير".

وفي الحديث عن المساجين، والسجناء، فالسجون المصرية تحوي الكثير من الممنوعات، قد تبدو لك عزيزي القارئ أمورا عادية تبدأ من الأدوية، إلى المأكل والمشرب، والتي تعامل بعداء من قبل السلطات، ويشتكي من منعها أغلب السجناء.
أما علاء نفسه فقد عانى الامرين بدءا من "التشريفة" التي يتعرض فيها السجين للضرب والسحل عند دخول السجن، ووصولا لمنعه من التريض مما يصيب السجناء بالانهاك والضعف وامراض العظام، وكذلك تحجيم نهمه اللانهائي للمعرفة عبر منع الكتب، أو قطع علاقته بالعالم الخارجي عبر منع الراديو، والكثير، والكثير من الممنوعات.

ولكن علاء ظل صامدا ومصمما على فضح تلك الممارسات، فأصبح الرمز عن دون قصد، بعد أن عمل على فضح تلك الانتهاكات طوال الوقت، وأثبتها بكل الطرق، عبر الاضراب لمدد طويلة تارة، والشكوى أمام هيئات المحاكم تارة أخرى، حتى وصل صوته إلى العالم، فأجبر الجميع على الانخراط في عملية دعمه.

أما لماذا علاء يتعرض لكل هذا العنف؟ أم لماذا علاء يحظى بكل هذا الدعم الإعلامي؟

تعتقد عايدة سيف الدولة أن السبب أسرة وأصدقاء قرروا الا يتوقفوا عن الحديث عنه، وأن يستخدموا كافة السبل لكي لا يصبح سجنه أمرا اعتياديا، أصبح علاء رمزا، ليس فقط بسبب الفيض الإعلامي حوله مؤخرا، ولكنها مسيرة العائلة كاملة".

تستكمل سيف الدولة رؤيتها فتقول: "علاء ومنال وخالد وأسرته، سيف (الله يرحمه) وليلى ثم منى وسناء، عودة علاء من جنوب افريقيا للمشاركة في الثورة، أول المدونين، تويت ندوة في التحرير، مشروع كتابة الدستور من الميدان، الاعتقال المتكرر، المحاكمة غير العادلة التي خاطب فيها القضاء مباشرة عما تعرض له من عنف وانتهاك لحقوقه، كتاباته من داخل السجن، كتبه التي نشرت أثناء وجوده في السجن، اعتقاله من فترة المراقبة، ثم إضرابه عن الطعام ثم عن شرب المياه، الخ، جميعها عناصر جعلته بدون شكل رمزا للمقاومة".

"قد يختلف معه كثيرون لكن أحدا لا يستطيع أن ينكر عليه أنه لم يتوقف عن المقاومة يوما ما، ولم يتوقف عن تطوير نفسه وأفكاره رغم ان سنوات السجن كانت كفيلة بأن تقتل فيه حتى الرغبة في التفكير كما كانت تتمنى الدولة".

البنات وخلفتهم..

بالعودة للبنات وخلفتهم، فهناك منى الأخت الكبرى التي ولدت أثناء اعتقال والدها، وهي أيضا جزء من النشاط السياسي للعائلة، فبجانب دعمها اللانهائي للعائلة، وعملها كباحثة في أمراض السرطان، فقد عملت على رفض المحاكمات العسكرية للمدنيين، وكانت فاعلا أساسيا في حملة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين"، التي تهدف إلى القيام بضغط شعبي وإعلامي من أجل الإفراج عن المدنيين الذين أحيلوا إلى المحاكم العسكرية ومحاكمتهم أمام قاضي مدني، بالإضافة إلى التحقيق في حالات التعذيب التي تقوم بها الشرطة العسكرية، ودونت الشهادات على ذلك بدأب شديد، ورغبة حقيقية في تغيير الأوضاع.

أما سناء فقد اختارت العمل على الأرض بشكل مختلف حيث أسست خلال الثورة جريدة "قلة مندسة"، والتي كانت تقوم بتوزيعها بنفسها، وقد تعرضت للاعتقال أكثر من مرة، أولهم في 2014 من أمام قصر الاتحادية لاشتراكها في مسيرة للتنديد بقانون التظاهر، ومؤخرا خلال محاولتها للمطالبة بخروج رسالة من أخيها، فتم

الاعتداء عليها، وتم القبض عليها أثناء محاولة تقديم شكوى إلى النائب العام، فحكمت بالحبس مرة أخرى لفترة عام ونصف العام، وكان هذا هو الثمن الأكبر مقابل "جواب" من علاء.

زيف..مقاومة..انتقام

"كان من المبهج إحراق الكتب" مونتاج بطل رواية فهرنهايت 451

عندما تقرأ سيرة تلك العائلة تشعر في كل أركانها برائحة للانتقام، فلماذا هذه الرغبة المحمومة في الانتقام من هذه العائلة؟

بذلك السؤال توجهت إلى الدكتورة عايدة سيف الدولة، فكان الجواب كالتالي :

" أعتقد ان هذه الرغبة في الانتقام من هذه الأسرة تعود تحديدا إلى كونها أسرة مقاومة. لا أعلم ماذا كانت ليلى لتختار لو أننا نعيش في بلد خال من كل هذا الظلم. الأرجح ان مجهودها وإسهاماتها كانت ستنصب على طلابها وجامعتها وهما المجالات اللذان لم تهملهما في أي يوم حتى حين كانت تنتقل بين سجون القناطر وطره لزيارة علاء وسناء.

كما أعتقد ان منى كانت ستركز جهودها في أبحاثها البيولوجية، وسناء في الانتاج السينمائي، وعلاء في البرمجة، وكيفية تسخيرها لخلق عالم أفضل، لكن واقع البلاد فرض عليهم نضالا لم يترك لهم خيارا من حيث الانخراط فيه.

هذه المقاومة وهذا القدر من عدم الانكسار والتحدي والمثابرة حتى في استخدام آليات الدولة التي لا تحترمها الدولة ذاتها، هو ما جعل من هذه الأسرة نموذجا للمقاومة. وفي رأيي ان هذا الاصرار على المثابرة هو السبب وراء الرغبة في الانتقام من الأسرة".

تختم سيف الدولة رأيها بالقول "هذه الدولة تحكم بالخوف والترهيب. واستمرار مقاومة أسرة سيف وليلى رغم كل الظلم الذي تتعرض له تحمل رسالة واضحة ان المقاومة ممكنة وان الانكسار ليس مصيرا محتوما.. نضال هذه الأسرة يضحد نظرية الحكم التي تتبناها الدولة. وقد عبر علاء عن ذلك بشكل واضح بأنه المهم ان ننتصر للحق بغض النظر عن النتيجة النهائية. المهم ألا نحيد عن الانتصار للحق".

أما علاء الأخ فيرى أن "النظم الشمولية بتتبنّى إطار كامل من الشعارات، وبتحاول تفرضُه تماماً في كل مساحات الفضاء العام، وتقمع أي مظهر أو صوت لا يخضع لهذا الإطار. الكل لازم يخضع لإطار الشعارات؛ إما اقتناعاً، أو خوفاً، أو خليط من الاثنين".

يستكمل سويف وجهة نظره حول الانتقام فيقول: " لما أي حد يعمل أو يقول حاجات تظهر زيف الشعارات، النظام بيستهدفه بالقمع والانتقام، وده يسري على العائلة دي وعلى غيرها كتير، وحتى على الناس اللي مالهمش في السياسة خالص، ومش بيعملوا حاجة من باب تحدي النظام، لكن مثلاً تعرضوا لموقف عصيب فاتصوروا وهم بيصرخوا احتجاجاً، لأن الصرخة دي والاحتجاج ده بيبين كذب وزيف الشعارات الرسمية".

أي أنها ليست رغبة خاصة في الانتقام من هذه العائلة تحديداً بحسب سويف، وإنما طبيعة النظم الشمولية أن تستهدف بالقمع، والانتقام كل من يعمل أو يقول ما يظهر زيف وكذب شعاراتها.

ولا نجد ختاما خير مما كتبه علاء نفسه في اعقاب مذبحة ماسبيرو في مقاله الشهير "مع الشهداء ذلك أفضل جدًا"، والذي ختمه بالقول: " أن بين صفوفنا من يخاف والدته الحنون أكثر مما يخاف الرصاص والمدرعات؟!"

"منذ عرفت عن هذه الأسرة، ثم عرفتها شخصيا وهي أسرة مقاومة، فحين كان ليلى وسيف طلاب في جامعة القاهرة وحين ألقي القبض على سيف وتعرض للتعذيب وحكم عليه بالسجن لخمس سنوات وهم يقاومون" موجزة الأمر قائلة "لم يسلموا يوما بالوضع القائم".

عايدة سيف الدولة

الكاتب رامي رؤوف

الانتقال من المتاح إلى الممكن..

التكنولوجيا وشفافية الحكومات

وحقنا فى المعرفة

تنويه

تم إعادة نشر هذا المقال بموافقة الكاتب رامي رؤوف وإيمانا منا بأن قضايا الأمان الرقمي صالحة فى كل الاوقات.

الحق في المعرفة مسألة جوهرية لاستقلالية الأفراد وتعزيز قدرتنا على اتخاذ القرار وتشكيل الذات وتحديد الأنسب بناء على معطيات متنوعة مستمدة من المعرفة. ومن الوارد أن تتغير القرارات مع الوقت بناء على تغير المعرفة وبالتبعية فهم مختلف.

ومن العمدان الرئيسية لبناء مجتمع ديمقراطي فعال هو تفعيل مبدأ الخصوصية بما في ذلك قدرة الأفراد على السعي وراء المعرفة وتبادلها والبناء عليها وتشاركها على نحو حر، وتحرير المعارف من القيود التقليدية سواء كانت لغوية أو قانونية أو مادية أو جغرافية، وتمكين الأفراد من التحكم في بياناتهم الشخصية والقدرة على الاختيار بشكل طوعي كيفية المشاركة ومع من والكم بدون إكراه أو تدخل أو عقاب.

اتسمت مختلف الأنظمة حول العالم منذ زمن بهوس التحكم في معارف الناس وتجلى ذلك الهوس في إقدام السلطات على التحكم في وسائط تداول المعلومات مثل الصحف والراديو والفن والكتب، وفي تطريز قوانين تضمن التكتم على المعلومات وبالتبعية الإفلات من العقاب وتجنب الشفافية.

مع تطور مفاهيم الحكم الديمقراطي والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان تطورت آليات الإفصاح الحكومي عن البيانات وآليات تمكن المواطنين من الحصول على بيانات، وذلك من منطلق حوكمة أكثر فعالية وقدرة على محاسبة المسئولين وتطوير المجتمعات.

معارك تحرير وتقييد المعلومات

وبالرغم من التطور الحاصل في الآليات المشروعة للحق في المعرفة إلا أن ذلك كان مصحوب بقيام الدوائر الأمنية والحكومية بتطوير مفهوم تصنيف البيانات وتقنين قدرة السلطة على تجنب الإفصاح والمشاركة – خاصة في الموضوعات المثيرة للجدل أو التي شهدت اتخاذ قرارات خلف الأبواب بدون إعلام الرأي العام ومناقشة مجتمعية حقيقية.

على مدار الأعوام الماضية تطورت توظيفات التكنولوجيا في مناحي حياتية مختلفة من بينها إدارة البيانات والسياسة وتنظيم الانتخابات وتقديم خدمات طبية أقوى وتيسير عملية التعليم، وساهمت الطفرات في تكنولوجيا المعلومات في تعزيز مبدأ الحق في المعرفة والنفاذ إلى المعلومات على نحو لم نشهد له مثيل من قبل. وفي نفس الوقت تطورت منظومة المراقبة والتجسس التي طورتها حكومات العالم لإشباع فضول تتبع المواطنين وفيما يفكرون ويقولون ويتشاركون وبالتبعية تصنيف المواطنين وفقا لأهواء السلطات. تلك التقنيات المؤذية أثرت بالسلب على حيوات المواطنين بخرق خصوصيتهم على نحو شمولي والتأثير على قدرة الأفراد في المعرفة والتنظيم، كما تم تطوير التقنيات لبناء سجون "منيعة" للمعلومات والمستندات بعيدا عن أعين المواطنين. ودائما ما يقدم لنا مبررات مثل الأمن والصالح العام ولكن في الحقيقة تنتهي أغلب الجذور عند حماية أمن وبقاء السلطات والأنظمة الحاكمة. وفي نفس الوقت تشتد الجهود التقنية والمجتمعية لتحرير المعارف والبيانات.

كاشفو الفساد... أبطال أم أشرار؟

بدأ العالم منذ سنوات التأقلم على ظهور تسريبات فجائية تكشف عن بيانات في غاية الأهمية عن مجريات السياسة والاقتصاد والحروب حول العالم. وكما اعتدنا أيضا على مصطلح "كاشفو الفساد" الذي يشير إلى

أفراد كانوا يعملون في مواقع مختلفة بالدولة وقرروا كشف حقيقة ما يحدث وإعلام الرأي العام بإتاحة مستندات ومعلومات رسمية أدت إلى تغيير سياسات وطنية ودولية وتغيير أشكال الحكم ومعاقبة مسئولي الفساد.

من أوائل التسريبات التي كان لها أثر بالغ على المنطقة العربية والسياسات الأمريكية كانت قيام تشيلسي ماننغ التي كانت جندية ومحلله استخبارات بالقوات الأمريكية أثناء فترة الحرب على العراق. في تلك فترة كان لها نفاذ على مستودع بيانات رسمي ضخم يكشف الكثير من الوقائع التي لم يكن يعلم بها العالم وقامت بإرسال عدد مهول من المواد لمؤسسة ويكيليكس التي قامت تباعا بالنشر العلاني وإتاحة المواد. كانت البداية مع نشر وثائق حرب أفغانستان في يوليو 2010 والذي وفرت تغطية مختلفة تماما عن مجريات ما حدث، وتلاها نشر وثائق حرب العراق في أكتوبر 2010 وتضمنت مقاطع فيديو للقصف وسجل بالآف المدنين ضحايا الحرب، وتلاها في نوفمبر 2010 تسريب البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تضمنت معلومات سرية ومراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبعثاتها الدبلوماسية حول العالم.

في بدايات أبريل 2016 بدأت تسريبات وثائق بنما، حيث تم تسريب 11.5 مليون وثيقة من شركة موساك فونسيكا الدولية في بنما والعاملة في تأسيس الشركات بولايات قضائية ذات نظم ضرائب منخفضه (والمعروف بالملاذ الضريبي). التسريب تلقته صحيفة زود دويتشه تسايتونج الألمانية وقامت بتنسيق أعمال البحث والتغطية مع فريق يقارب من 370 صحفي و 100 مؤسسة إعلامية في ما يقرب من 80 دولة. ويعتبر التسريب الأكبر في تاريخ صحافة البيانات ويكشف غسيل أموال وتهرب ضريبي وحسابات وبيانات لقادة سياسيين وحكام ووزراء في دول مختلفة إلى جانب كبار المجرمين، وتتناول البيانات فترة زمنية تقارب 40 عاما من 1977 إلى 2015، ومتصلة بـ200 دولة ومن بين النتائج الفورية: استقالة رئيس وزراء أيسلندا – اعتراف رئيس الحكومة البريطانية بالاستثمار والتربح - استقالة وزير الصناعة الأسباني.

وبين تلك الوقائع وقعت واحده من أقوى التسريبات في دوائر الاستخبارات عندما قام إدوارد سنودن، خبير ومحلل نظم معلوماتية بوكالة الأمن القومي الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية سابقا، في منتصف 2013 بالكشف عن أكبر عمليات مراقبة إلكترونية تجريها دوائر الاستخبارات على المواطنين حول العالم، و قيامه بتسليم أدلة و مستندات على تلك العمليات للصحف. وساهمت تلك التسريبات في تفجير جدل دولي موسع مستمر إلى يومنا هذا في مسائل الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب والخصوصية، إلى جانب إعادة هيكلة التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية المتصلة – على مستوى السياسة والتكنولوجيا.

كل ما سبق ساهم بشكل جذري في تغيير ما كنا نعتقده ونعرفه وقدم لنا رؤية شاملة ومفصلة عن مختلف أوجه الفساد في العالم، وأدت إلى عزل مسئولين ومحاكمة البعض الآخر وتبدل السياسات الحاكمة. وفي نفس الوقت فتحت مناقشات على مستوى العالم تتراوح بين معاقبة ما يقوم بالكشف عن فساد وحمايته، وبين تشديد الآليات الأمنية وبين تنقيحها من أوجه الفساد والإفراط في السلطة

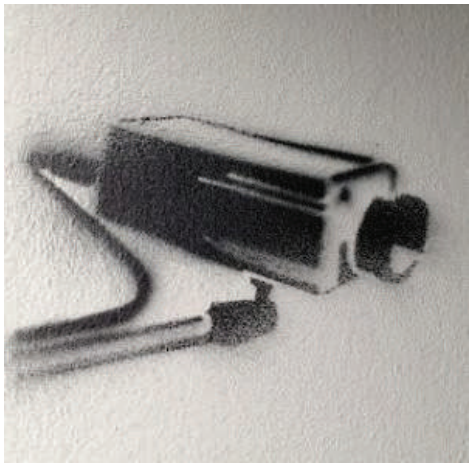

خصوصية الأفراد وشفافية الحكومات

يوجد دائما خلط وتداخل بين موضوعين عند الحديث عن المعلومات الرسمية والأمن والخصوصية، الأول هو إلى أي مدى يجب أن تستثمر الحكومات في الكتمان مقابل تحسين آليات الإفصاح والمشاركة وحوكمة أفضل، والثاني هو الصراع بين دوائر الأمن ومجتمع التقنية حول العالم فيما يتعلق بتأمين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بناء على آليات التعمية (أو المصطلح الدارج التشفير) للبيانات بشكل عام. والتداخل بينهم حاصل من منطلق الاعتقاد الشائع أن تلك التقنيات تستخدم لاختراق الحكومات والكشف عن بيانات.

صحيح أن جانب من التسريبات التي عرفها العالم ناتجة عن هجمات تقنية مختلفة، ولكن أيضا يوجد جانب كبير مثل الأمثلة المذكورة أعلاه قائمة على قيام أفراد بإرادتهم بالإفصاح عن البيانات ومشاركتها مع الجميع. التقنيات كأي وسيط يمكن أن يستخدمه الجميع في أغراض مختلفة قد نعتبرها أغراض خيرة أو أغراض سيئة، فعلى سبيل جميعنا نستخدم هواتف محمولة وسيارات وفي نفس الوقت تستخدم الهواتف والسيارات أحيانا في التفجيرات والأعمال التي تصنف إرهابية. مكافحة التقنيات ومحاربتها ليست الحل والمعالجة الأمنية لمشكلات الحكم والمجتمع ليست أيضا حل ولن تساعد في حماية المجتمع وتقليل الجريمة. الحوكمة الرشيدة وتحسين آليات الحكم والإفصاح وتفعيل الإشراف المستقل على دوائر الأمن والحكومة وتبني معايير منضبطة لتفعيل المراقبة مسائل لا بد منها ولا مفر منها عاجلا أم آجلا.

حماية بيانات المجتمع وخصوصية الأفراد لها أوجه مختلفة تتضمن على سبيل المثال قيام الحكومات بحماية قواعد بيانات إصدار الهويات الرسمية للمواطنين، وحماية السجلات الطبية بالمستشفيات، وتتضمن قيام شركات المحمول ومقدمي الخدمات بحماية اتصالات المواطنين ومراسلتهم وفي هذا الصدد السبيل الوحيد لحماية فعالة هي اتباع معايير تقنية سليمة لحماية تخزين وانتقال ومعالجة البيانات في الوسائط الرقمية – التعمية.

هل المراقبة حل للإرهاب والجريمة؟

تتذرع دوائر الأمن أن تعمية الاتصالات تؤثر بالسلب على فاعلية المراقبة التي تساعدهم في مكافحة الجريمة ولكن واقع الأمر يكشف لنا أن من المستفيدين بتقنيات حماية الاتصالات هم من يطالبون بمكافحتها، كما تكشف لنا مختلف الدراسات عدم وجود جدوى حقيقية للإفراط في المراقبة على الجميع بدون معايير سليمة.

فعلى سبيل المثال** وليس الحصر، قامت مؤسسة نيو أمريكا البحثية في يناير 2014 بإصدار ورقة بحثية تنظر في درجة ارتباط وفعالية آليات المراقبة والاختراق وفحص سجلات المواطنين بمحاكمة المجرمين، وجدوى تلك الآليات في تحقيق نتائج مختلفة لصالح العدالة. قامت المؤسسة بتحليل قضايا 225 شخصا تمت محاكمتهم في أمريكا على خلفية أفعال تصنف بإرهابية، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتوصلت إلى أن طرق التحري التقليدية، مثل استخدام المخبرين واستجواب المجتمعات المحلية وعمليات الاستخبارات المباشرة، كانت النواة الأساسية في التحقيقات في أغلب القضايا، في حين أن مساهمة برامج المراقبة كانت محدودة. وتوصلت أيضا إلى أن برنامج فحص ومراقبة المكالمات التليفونية ساهم في بدء التحقيقات فقط في 1.8% من القضايا محل التحليل. وأهم ما جاء في الورقة البحثية، أن برنامج وكالة الأمن القومي الأمريكي المختص بجمع وفحص جميع المكالمات التليفونية "لم يكن ذات تأثير واضح لمنع الأعمال الإرهابية".

وإذا ألقينا نظرة على لندن في المملكة المتحدة - التي تتربع على قائمة أكثر مدن العالم في تركيب كاميرات المراقبة في الأماكن العامة والخاصة - نجد أيضا عدم جدوى حقيقية لنظم كاميرات المراقبة في مكافحة الجريمة. ففي عام 2007 أصدرت جمعية الديمقراطيين الأحرار بلندن تقريرا تحليليا مفصلا عن نسب الجرائم وتدخلات الشرطة في المناطق الإدارية التي تشهد كثافة مرتفعة لكاميرات المراقبة، وتوصل التقرير إلى أن قدرة رجال الشرطة على إلقاء القبض على المجرمين في المناطق ذات مئات الكاميرات لا تختلف عن قدرتهم في المناطق التي تكاد لا تحتوي على أي كاميرات. وقال آنذاك متحدث باسم الجمعية إنه لا يوجد رابط بين ارتفاع نسبة كاميرات المراقبة وتحسين معدل الجريمة. وبالرغم من ذلك نجد أن مدينة لندن وحدها بها 500,000 كاميرا مراقبة وتضم المملكة المتحدة إجمالا 5.9 مليون كاميرا – وفقا لإحصاء صادر في منتصف 2013 عن رابطة الصناعات الأمنية في بريطانيا – أي بمعدل كاميرا واحدة لكل 14 شخصا.

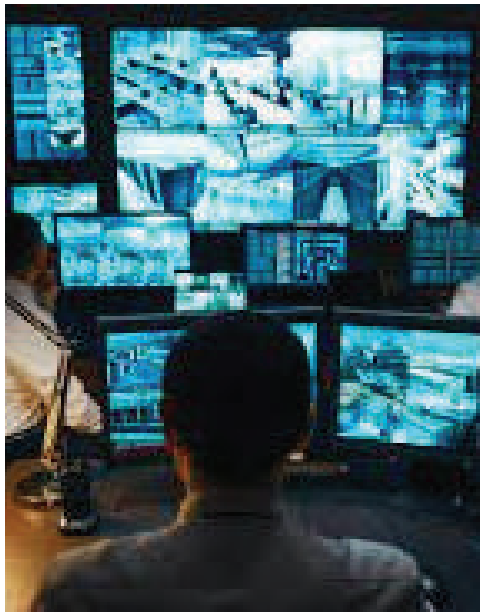

صراعنا الداخلي مع الخير والشر

التكنولوجيا وسيط لا نهائي من الاحتمالات وقدرتنا على الإبداع والتطوير ودفع الحدود أمر واقع. يقال لنا أحيانا أن التكنولوجيا مثل أي شيء سلاح ذو حدين للخير والشر.. ولكني أظن أن الأفراد والسلطات هم من يقرروا كيفية دمج وتوظيف التقنية.. النوايا تتجلى في التوظيف. يمكن إشراك الجميع في عملية صناعة القرار والقانون وتبني معايير ديمقراطية تضمن النهوض بالبلاد بناء على الشفافية والرقابة المستقلة والمحاسبة بناء على وعي معلوماتي – وكل ما سبق يمكن تيسيره بالتقنية، ويمكن استمرار الوضع كما هو عليه.

احترام قواعد العمل في المؤسسات الرسمية والتجارية والالتزام بعدم الإفصاح مسألة مفهومة نظريا. وفي نفس الوقت مع إدراك الأفراد لحالات الفساد والانتهاكات الخطيرة التي تطيح بالحريات والحقوق، وبداية تورط هؤلاء الأفراد في تلك الأعمال تبدأ حالة الصدمة والقلق، ويصبح تحرير البيانات و الإفصاح وإعلام الرأي العام مقاومة للظلم ويكون النشاط المعلوماتي أساس لإرشاد وعي المجتمعات.. وبالطبع الاختيار الثاني هو الصمت والاستمرار نتيجة خوف أو رضا أو قلة حيلة.

حملة هنَّ، نحو مجتمع آمن للنساء

حملة المفوضية المصرية للحقوق والحريات

فى شهر مارس

على مدار السنوات السابقة أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، حملتها هنَّ والتي تركز بشكل أساسي على دعم قضايا المرأة المصرية، ودعم ومناصرة المدافعات والناشطات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وذلك خلال شهر مارس والذي يعرف بشهر المرأة نظرا للاحتفالات المختلفة بالمرأة عالميا او محليا.

وغالبا تبدأ الحملة يوم 8 مارس فى اليوم العالمى للمرأة مرورا بيوم المرأة المصرية فى 16 مارس وانتهاء بعيد الأم يوم 21 مارس.

وتركز الحملة فى عملها على عدة مواضيع مختلفة

- قصص لنساء قدمن حياتهن أو تعرضوا للاعتقال في السجون، دفاعا عن حقوقهن أو لدعم الآخرين أو للمطالبة بالحرية والديمقراطية.
- قصص أمهات المعتقلين لإبراز المعاناة التي يشعرن بها، ومرارة الحرمان من أبناءهن.
- "ابتزاز الشريك"، للحصول على منافع مادية أو جنسية، وتشمل قصصا لفتيات تعرضن لهذا النوع من الانتهاك، أيضا مقترحات لمواجهة جريمة الابتزاز حال تعرض أي فتاة لها.
- العنف ضد المرأة بكافة أشكاله كالعنف الأسري.
- الصحة الإنجابية (الاجهاض ؛ الحالة النفسية للمرأة أثناء فترة الحيض).
- تشويه الأعضاء التناسلية(الختان).
- الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئات.
- توفير بيئة عمل آمنة للنساء.
- زواج القاصرات.
- دليل حقوق المرأة.
- انتهاكات حقوق المرأة في الإرث.

وتهدف الحملة هذا العام الى :

- جذب انتباه الرأي العام بالانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مصر .
- المطالبة بالتزام السلطات المختصة المصرية بالإطار الدولي المنظم لحقوق المرأة وعدم التمييز.

وستقوم الحملة بالاشتباك مع شهر المرأة هذا العام بـ

نشر محتويات قانونية تشمل (قانون العمل؛ قانون التحرش؛ الإجراءات اللازمة لحماية من الشريك السابق ؛ قوانين الصحة العامة؛القانون الدولي)

تسليط الضوء على الانتهاكات الواقعة على المرأة سواء من الشرطة أو أفراد السلطة القضائية او الاهالي .

نشر بوستات توعية بحقوق المرأة.

شاركونا طوال شهر مارس وتحدثوا معنا عن النساء البارزات في حياتكم، تعتقدون أنه من المهم نشر قصصهن لتعريف الناس بها عبر الهاش تاج #هنّ

حملة هنّ، نحو مجتمع آمن للنساء
الفترة من 8 مارس وحتي 21 مارس

عبر صفحات المفوضية فيس بوك، تويتر .. من خلال هاش تاج #هنّ

جدول الايام العالمية

شهـر فبرايــر

1 فـبرايـر **أسبوع الوئام العالمي** بين الأديان لقراءة المزيد	4 فبرايـر **اليـــوم الدولـي** للأخوة الإنسانية لقراءة المزيد	6 فبرايـر **اليوم الدولي لعدم التسامح مطلقا** إزاء تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية لقراءة المزيد
11 فبرايـر **اليوم الدولي للمرأة والفتاة** في ميدان العلوم لقراءة المزيد	20 فبرايـر **اليـــوم العـالمـي** للعدالة الاجتماعية لقراءة المزيد	21 فبرايـر **اليـــوم الدولي** للغـــة الأم لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر مـارس

8 مارس **اليـوم الدولـي** للمـــرأة لقراءة المزيد	10 مارس **اليـــوم الدولـي** للقـاضيات لقراءة المزيد	15 مارس **اليوم الدولي لمكافحة** كراهـية الإسلام لقراءة المزيد
21 مارس **اليوم الدولي للقضاء** على التمييز العنصري لقراءة المزيد	21 مارس **اليوم العالمي** للـشعر لقراءة المزيد	21 مارس **اليوم العالمي** لمتلازمة داون لقراءة المزيد
22 مارس **اليوم العالمي** للمياه لقراءة المزيد	24 مارس **اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة** فيمـا يتعلق بالانتهاكات الجسيمـة لحـقوق الإنسان ولأحترام كرامة الضحايا لقراءة المزيد	6 فبرايـر **اليـــوم العالمـــي للتضـامن مـع** الموظفين المحتجزين والمفقودين لقراءة المزيد

اليـــوم العـــالمـــي للميـــاه

22 مارس

النّيلُ آتٍ مِن رَع

يعتبر الماء أحد أهم الموارد الطبيعية على الرغم من محدودية مصادره، وسلعة ضرورية يواصل بها الانسان حياته، كما ذكر في مقدمة المادتين 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "التعليق العام رقم 15"، وعلى الرغم من ضرورة تواجد هذا المورد، الا أن الكثير من سكان البلدان يعانون الحرمان من الماء، ليس في الدول النامية فقط، انما يمتد الأمر الى الدول متقدمة النمو، فقد ذكر التعليق العام رقم 15 المشار اليه سابقا، أن أكثر من بليون شخص لا يستطيعون الحصول على الامدادات الأساسية للمياه، والأمر يمتد أيضا لحرمان بلايين السكان من المرافق الصحية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على مصادر المياه وتؤدي الى تلوثها.

لقد بدأ الانسان الأول حياته حيث وجد الماء، وسار مع قنوات الأنهار والبحار معمرا، بحثا عما تفيض به الأنهار والبحار من بطونها وعلى جوانبها ما تستمر به حياة الانسان، فقديما لم يكن الانسان بحاجة لأشياء كثيرة في مجتمعه غير أن يرتكز على مجري مائي تخرج الأرض من بطنها الحياة بعد زراعتها وريها، هذا ما جعل المصريون القدماء يدونون في كتاب الموتى "إن النيل آت من رع" فكان للنيل تقديسه في حياة القدماء لدرجة اعتباره أحد الهبات التي وهبها رع "كبير الهة المصريين القدماء" لهم، وفيض سماوي غير معروف منبعه، وقد جاء في اعترافات المصري القديم الإنكارية وقت ذهابه الى العالم الأخر في كتاب الموتى "لم أمنع الماء في موسمه، لم أقم عائقا أمام الماء المتدفق"، وقد وجدت بردية في مقابر أحد الموتى القدماء كتب فيها " انك أيها الراحل في لحد الخلود، سيفيض عليك النيل في مضجعك الأخير أثرا من بركاته، لأن ماءه آت من مدينة أبو "أسوان"، وهذا النيل ينفجر من هوته، هذا "نو" الخارج من ينبوع صخري كأن الفيضان يفور من خزانته، والمياه تتدفق من ينبوعها". لقد دون المصري القديم على جدران معبد حرخوف في أسوان "أنا لم ألوث ماء النهر، لم أمنع الفيضان في موسمه، لم أقم سدا للماء الجاري، أعطيت الخبز للجوعى وأعطيت الماء للعطشى".

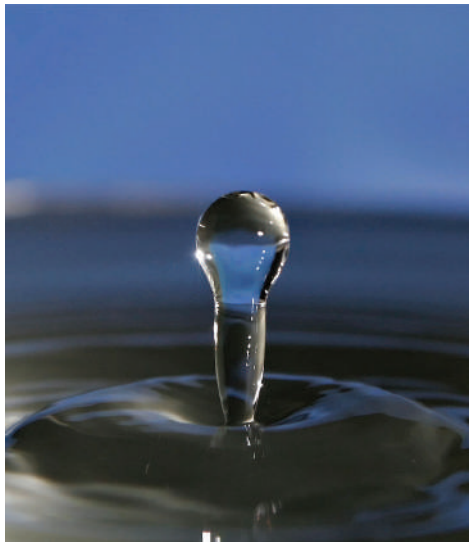

استمرت محاولات معرفة منابع النيل قديما في عصر الأسرات الحاكمة حتى سلموا أنه هبة من الاله، وقد ذكرت الكتب التاريخية أن يوليوس قيصر قد أرسل رجاله في مهمة معرفة منابع النيل، وقد وصل اليه خطاب من أحد كهنته جاء فيه " إلى يوليوس قيصر الروماني، بشأن منابع النيل، من المعلوم أن حقوق الاستعمار تحتم على القائمين به البحث في الأقاليم التي يحتلونها عن منابع ثروتها، ومصادر رغدها، وأساليب مجدها، ليتخذوا لهم في هذه المصادر سطوة فعالة، لتخضع النفوس الى ارادتهم بدون أن يتجشموا في هذا الإخضاع معاناة شاقة، لأن الاستعانة بما يعد من ضروريات الطبيعة في

ترويج الاستعمار من ضروب السياسية التي يتفنن فيها مهرتهم لاجتذاب الشعوب وتسخيرهم، وعلى هذا المبدأ افتكر الرومان أن يتخذوا أساليب الاستعمار المعتادة مع الكهنة البارعين في عصر قدماء المصريين، وابتدأوا يخابرونهم عن مصادر النيل وينابيعه، ليستدرجوهم بعد ذلك الى صيرورتهم في قبضتهم، وليبوحوا لهم بطرق الدهاء وأساليب السياسة عما استأثروا به علما حتي يتوصلوا بذلك الى السلطة الفعلية في هيمنة الأعمال وتسخير الظروف الى ما يشاؤون".

اذن كان من الشغل الشاغل لأي محتل محاولة السيطرة على منابع النيل للتحكم في سبل حياة المصريين، وجعلهم تحت سطوته، فحديثا ذكر المؤرخ والجغرافي المصري جمال حمدان في موسوعته شخصية مصر عن أهمية الماء وضرورته للزراعة المصرية وحياة الانسان، أن عدم الضبط والتحكم في توزيع الماء يمكن أن يضع مصالح الناس المائية في مواجهة بعضهم، هذه المواجهة قد تصل الى كونها مواجهة دموية، من أجل الحصول على الماء، لأن كل من يقيم أعلى الماء ويتحكم في منبعه فالفرصة أمامه لإساءة استعماله، فقد يستطيع هذا المتحكم الإسراف في الماء كيفما يشاء أو منعه عمن هم أسفله، فبالتالي كانت الحاجة ملحة لضرورة ضبط توزيع مياه النهر، وقد شبه حمدان العلاقات المائية داخل وادي النيل بقانون الأواني المستطرقة، كل تغير في أحدهم على طرف يحتم بالضرورة تغير في أحدهم على الطرف الاخر، وأي مضخة ساحبة من هنا يحتم وجود مضخة دافعة هناك.

أشار حمدان الى خطر فجوات ضبط النهر داخليا، وكذلك تعدي بهذا الخطر أيضا ليدق ناقوس التهديد الخارجي، حيث أن موارد المياه في مصر ليست نابعه من داخلها، الأمر الذي استغرق في البحث عنه الأسرات القديمة ولم يصلوا الى شيء، إن منابع النيل على بعد آلاف الأميال من حدود مصر، ويمر على عدة دول قبل أن يصل الى مصر، وبذلك فإن ثمة تهديد قائم مع مرور الزمن يأتي من دول المصب، اذن فمصر مثل الجزيرة القائم اقتصادها على حركة التبادل الخارجي، تقع أساس احتياجاتها خارج حدودها، ولعل هذا كان تنبؤا بما يجري هذه الأيام من التهديد الذي تحول الى خطر قائم بالفعل، بعد انتهاء اثيوبيا من إنجاز مراحل متقدمة في بناء سدها الذي يسعي لتخزين نحو 74 بليون متر مكعب من مياه نهر النيل، على النيل الأزرق الذي يمد مصر بنحو 60% من مواردها المائية.

تسعي اثيوبيا بإقامتها سد النهضة الى انتاج 6450 ميجاوات من الطاقة الكهرومائية، وبهذا السد تتحكم دولة المصب في الفيضانات التي تصب في السودان، وتوفر مياه تلك الفيضانات، وتقسم نحو 20 بليون متر مكعب من فواقد المياه مع السودان نتيجة تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق الموصل للخرطوم، وان الخطر القائم يتمثل في فقد مصر والسودان نحو 14 الى 24 بليون متر مكعب من المياه، وفقد مصر والسودان لكميات كبيرة من المياه المتسربة في صخور الخزان، وتأثر قطاع الطاقة الكهربائية في مصر نتيجة انخفاض منسوب بحيرة ناصر نحو 10 مم، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار متر مكعب من المياه، ويهدد سد اثيوبيا أكثر من 15% من حصة مصر، وبعض الدراسات أفادت الى أن التراجع في حصة مصر سيصل الى 17 مليار متر مكعب من المياه، في الوقت نفسه تحتاج مصر الى زيادة حصتها الى 73 مليار متر مكعب لسد الاحتياجات القائمة.

بلغ نصيب المواطن المصري من المياه نحو 560 متر مكعب في العام وفقا لتصريحات وزير الري والموارد المائية في جلسة "دفع الأجندات العالمية على طريق مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة منتصف المدة لعقد المياه" مما يعني أن مصر في نصف خط الفقر المائي العالمي عام 2022 بينما بلغ نصيب الفرد العالمي من المياه عام 2012 نحو 6396 متر مكعب سنويا، وبلغ نصيب الفرد الافريقي نحو 4372 متر مكعب، بينما وصل نصيب الفرد العربي عام 2012 نحو 840 متر مكعب سنويا.

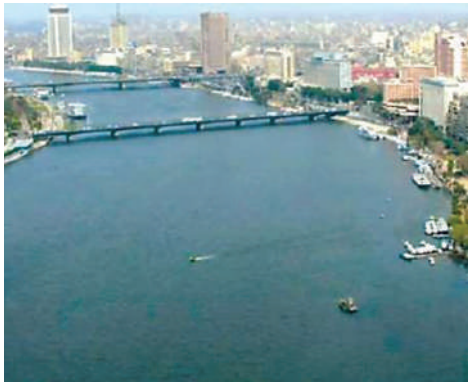

اذن فنحن أمام كارثة حقيقية في ملف المياه في مصر، والخطر مازال قائم ومستمر في التقدم، دون أي تحرك من السلطات المصرية أو الجهات المختصة عالميا، فهناك دولة قائمة أعلى مصب نهر النيل أصبحت متحكمة في مصائر دول الحوض، وأصبحت الطاولة مهيأة لها لفرض شروطها وسياساتها، علاوة على أن الدول المانحة لبناء سد النهضة لديها مصالح مشتركة مع مصر مثل الصين التي تبلغ حجم تجارتها مع مصر حوالي 7 مليار دولار سنويا، وإيطاليا التي تصل علاقاتها التجارية مع مصر نحو 5.7 مليار دولار سنويا، ونجد أن مصر لم يكن لديها القدرة للضغط على هذه الدول المانحة التي لها مصالح مشتركة مع مصر، ناهيك عن دعم الكيان الصهيون بقوة لبناء السد لمكتسبات استراتيجية تتعلق بوجود الكيان، ناهيك أيضا عن خطر التغيرات المناخية التي تهدد الموارد المائية المصرية مثل ارتفاع دراجات الحرارة نتيجة زيادة معدلات الاحتباس الحراري، والسيناريوهات المطروحة التي تتوقع ارتفاع منسوب سطح البحر، وما يمثله ذلك من تهديد لسواحل الدلتا الشمالية، والتنبؤ بارتفاع درجات الملوحة بالمياه الجوفية نتيجة التغيرات المناخية.

اذن أصبحنا الان في خضم الأزمة، وأصبحت الحاجة ملحة للتحرك المتوازي في ملفين، الأول الملف السياسي المتعلق باقتراب اثيوبيا من انهاء بناء السد الذي سيؤثر بالسلب على موارد مصر المائية ونصيب المواطن المصري من المياه، الذي هو بطبيعة الحال تحت خط الفقر المائي العالمي، والملف الثاني هو اعداد استراتيجية جادة قائمة على الدراسات الصحيحة للتنبؤ بمخاطر التغيرات المناخية المتوقعة ووضع الحلول والبدائل لمجابهة هذه التغيرات.

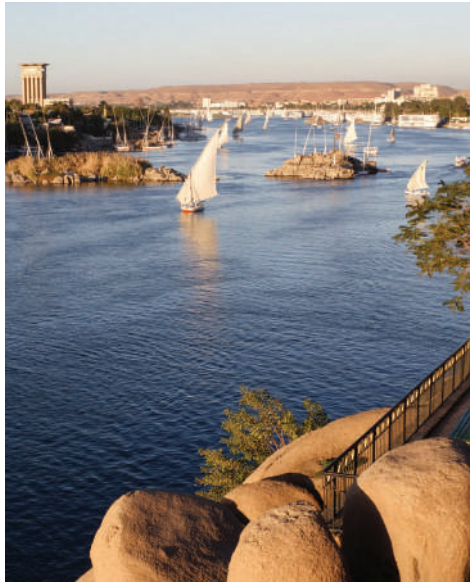

إبراهيم متولي

" ثمن البحث عن المفقود "

ربما إن كنت تذوقت الألم، هذا يجعل لديك دافع لتفعل قدر المستطاع لكي لا يشعر به آخرون، هذا ما قام به إبراهيم متولي حجازي المحامي والناشط والحقوقي.

ابراهيم عبد المنعم متولي حجازي، محام ومدافع عن حقوق الإنسان، ولد حجازي عام 1963 في مركز الرياض بمحافظة كفر الشيخ.
على خلفية اخفاء ابنه عمرو إبراهيم متولي قسريا في أحداث الحرس الجمهوري يوليو 2013 قام حجازي بتأسيس وتنسيق أعمال رابطة أسر المختفين قسريًا.

بدأ مشوار حجازي في البحث عن ابنه (عمرو إبراهيم متولي-طالب بكلية الهندسة) والذي كان عمره 22 عاما حين اختفى قسريا عقب أحداث الحرس الجمهوري 2013 ولم يحصل على أي معلومة تفيد مصير ابنه بعد البحث عنه، ولم يجد من السلطات المصرية إلا الرفض للتعاون معه وفتح تحقيق في البلاغات التي قدمها حول واقعة اختفاء ابنه.

قام حجازي مع ذوي المختفين قسريا بتدشين رابطة أسر المختفين قسريا، وهو تجمع من أهالي المختفين قسريا لمساعدة بعضهم البعض فى معرفة مصير ذويهم ولصد تفشي ظاهرة الإخفاء القسري في مصر، وتعمل الرابطة في مخاطبة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري للكشف عن مصير المختفين قسرا وأماكن تواجدهم.

المنع من السفر والقاء القبض عليه من مطار القاهرة

تم إلقاء القبض على إبراهيم متولي يوم 10 سبتمبر 2017 في مطار القاهرة الدولي أثناء إنهاء إجراءات سفره على رحلة مصر للطيران رقم "MS771" والمتجهة إلى جنيف بسويسرا، وظل إبراهيم محتجزا لدى السلطات الأمنية بمطار القاهرة الدولي حتى الساعة الثامنة مساء من ذلك اليوم، وقد تم إرسال رسالة من هاتفه لعائلته أنه متوجه لمكتب قوات الأمن ومن بعدها انقطعت أي وسيلة للتواصل مع عائلته، صادرت قوات الأمن جواز سفره و اقتادته إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا بالعباسية وظل مختفيا لمدة يومين قبل عرضه على نيابة أمن الدول بالقاهرة في 12 سبتمبر 2017

وقال حجازي لمحاميه أن بعد وصوله لمقر الأمن الوطني تم إجباره على خلع ملابسه كافة، وتقييده ورش المياه عليه وصعقه بالكهرباء والتعدي عليه بالضرب المبرح، وظل حجازي يتعرض للتعذيب إلى أن تم عرضه على نيابة أمن الدول العليا 12 سبتمبر للتحقيق معه على ذمة القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر أمن دولة عليا وفي أثناء هذا الوقت تم اقتحام منزله بكفر الشيخ.

الإنتهاكات التي تعرض لها

تعرض إبراهيم متولي للعديد من الانتهاكات على مدار 5 سنوات سجنة، كاستمرار احتجازه تعسفيا، بعد أن صرحت فرونت لاين ديفندر أنه يتعرض لهذا الانتقام لنشاطه مع الأمم المتحدة وعمله في قضايا الاختفاء القسري منذ 2013، في 12 سبتمبر 2017 مددت السلطات المصرية احتجاز حجازي 15 يوما رهن التحقيق في النيابة العامة بتهم إنشاء منظمة غير مشروعة وتواصل مع كيانات أجنبية للإضرار بأمن الدولة ونشر أخبار كاذبة.

وفي 27 سبتمبر 2017 مددت السلطات احتجاز حجازي لمدة 15 يوما إضافية رهن التحقيق، وقد أبلغ متولي محاميه بتعرضه للتعرية في التعذيب والصعق الكهربائي، وأنه محتجز في الحبس الانفرادي في سجن العقرب

في 10 سبتمبر 2019 ، رفضت محكمة جنايات القاهرة استئنافًا قدمه المدافع عن حقوق الإنسان إبراهيم متولي حجازي ، وجددت الحبس الاحتياطي له لمدة 45 يومًا إضافية. إبراهيم متولي حجازي محتجز في سجن طره ، حيث ظل رهن الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين. إن تجديد احتجازه يعني أن الوقت الذي يقضيه في الحبس الاحتياطي يتجاوز المدة القانونية المسموح بها بموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري.

حالة ابراهيم متولي الصحية حرجة ويعاني من الإهمال الطبي. رفضت إدارة السجن نقله إلى مستشفى ، ولم يُسمح له بزيارات عائلية منذ اعتقاله في 10 سبتمبر 2017

في 2 مايو 2018 ، أحالت نيابة أمن الدولة العليا القضية لمحكمة جنايات القاهرة، حيث أن القانون المصري يلزم القضاء بتمديد الحبس الاحتياطي بعد انتهاء فترة 150 يوما المسموح للنيابة العامة بها لتجديد الحبس الاحتياطي للمتهمين.

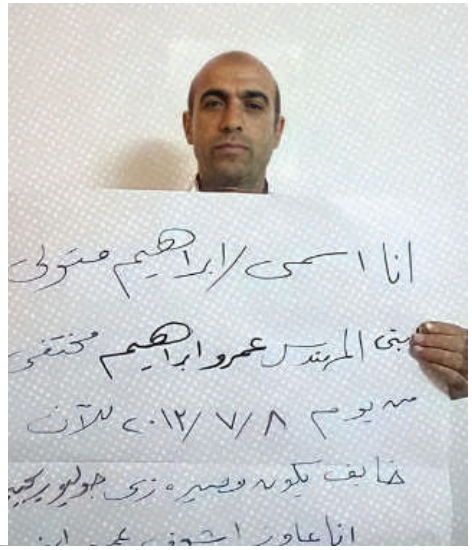

في 14 أكتوبر 2019 أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإطلاق سراح حجازي بعد أن ظل في الحبس الاحتياطي لمدة عامين، إلا أنها لم تطلق سراحه بالفعل، بل تم وضعه في قضية جديدة بالتهم السابقة، وبهذا قد تخطى المدد القانونية للاحتجاز وفقا لما ورد بالفقرة الرابعة من نص 143 من قانون الإجراءات الجنائية وهو يعد انتهاكا لحقه في الحرية!

في 5 نوفمبر 2019 ، أمرت نيابة أمن الدولة في القاهرة بتجديد الحبس الاحتياطي لمحامي حقوق الإنسان إبراهيم متولي حجازي لمدة خمسة عشر يومًا إضافية. وهو يواجه تهم جديدة الانتماء إلى منظمة غير قانونية و تمويل جماعة إرهابية التي رقمها 1470 لسنة 2019

في 2 سبتمبر 2020 قررت نيابة أمن الدولة العليا تدوير حجازي في قضية ثالثة جديدة رقم 286 لسنة 2020 وأمرت بتجديد حبسه عدة مرات كل منها 15 يوما لم تقدم النيابة ما يثبت استيفاء الشروط القانونية للحبس الاحتياطي لما ورد في المادة 134 من قانون الإجراءات الجنائية.

في 1 نوفمبر 2022 قررت محكمة جنايات القاهرة المصرية (دائرة الإرهاب) تجديد حبس متولي لمدة 45 يوماً احتياطياً، والذي تعد حياته في خطر بسبب عدم توفير العلاج المناسب له في محبسه، أو السماح له بالحصول عليه ولو على نفقته الخاصة، رغم تقديم ذويه العديد من الطلبات للجهات المعنية.

سجنت قوات أمن حجازي في سجن مشدد الحراسة (سجن العقرب) بمجمع سجون طره في القاهرة، وهو سجن يشتهر بظروف اعتقال لا إنسانية، وسوء معاملة السجناء.

أعلنت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في بيان صحفي بتاريخ 13 مارس 2019 منع حجازي من استقبال الزيارات العائلية ومن التريض لمدة عام ونصف تقريباً منذ اعتقاله في شهر سبتمبر 2017.

وأضافت العائلة أن صحته تدهورت في السجن، وأن مصلحة سجن العقرب حرمته من الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. وبحسب ما ورد عن حالة حجازي الصحية فقد كان يعاني قبل احتجازه من التهاب شديد في البروستاتا ورجفة في الأعصاب، لكن حالته ساءت بسبب وجوده في ظروف السجن غير الإنسانية.

توضح قضية إبراهيم متولي حجازي انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان من قبل السلطات المصرية، حيث حرمت قوات أمن مجهولة حجازي من حريته بطريقة غير قانونية، ودون أن تقدم له أمر الاعتقال أو تسمح له بالاتصال بأحد أفراد عائلته أو بمحام، وهو ما يعد انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية وفقا للمواثيق الوطنية والدولية لحقوق الإنسان [المادة 14 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و المادتين 3 و 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان].

والمادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد 2 و 10(1 و2) و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ما ورد عن عائلته فقد أكدت وبينما هو في الحبس الاحتياطي منعت السلطات حجازي في مقابلة أسرته وعذبوه أيضا وحرموه من الرعاية الصحية الملائمة

تضامن دولي مع ابراهيم متولي

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية القاهرة

بيان مشترك عن قضية إبراهيم متولي حجازي

إن كندا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة يعربون عن بالغ قلقهم إزاء الاحتجاز المستمر للمحامي إبراهيم متولي حجازي المدافع عن حقوق الإنسان، حيث جرى اعتقال ابراهيم متولي حجازي أثناء تواجده في مطار القاهرة يوم العاشر من سبتمبر عندما كان في طريقه إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة.

كما أننا قلقون إزاء ظروف الاحتجاز التي قيل إن إبراهيم متولي حجازي يتعرض إليها، ومستمرون في الدعوة إلى تطبيق الشفافية فيما يتعلق بأحوال السجون في مصر. ونطلب من السلطات المصرية أن تكفل حرية المجتمع المدني والحماية من التعذيب المنصوص عليهما في الدستور المصري.

في 15 سبتمبر 2017 أعرب المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري والمقرر الخاص بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عن استيائهم من اعتقال حجازي.

في نوفمبر 2019 أدانت الأمم المتحدة اعتقال حجازي وحثت السلطات المصرية على الإفراج عنه.

وفي 3 نوفمبر 2019 أعرب سفراء كندا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة عن قلقهم بشأن اعتقال حجازي وحث السلطات المصرية على ضمان الحرية للمجتمع المدني وحمايته من التعذيب وفقا للدستور المصري

وفي 24 نوفمبر 2022 في مناقشة ملف حقوق الإنسان في مصر انتقد البرلمان الأوروبي مصر على التضيقات الأمنية والضغوط التي مارستها الحكومة المصرية خلال استضافة مصر قمة المناخ الأخيرة، COP 27 في مدينة شرم الشيخ، دعا البرلمان الأوروبي إلى الإفراج عن علاء عبد الفتاح، وغيره من السجناء السياسين، من ضمنهم محمد إبراهيم (أكسجين)، ومحمد عادل، بالإضافة لـ إبراهيم متولي حجازي، ومحمد الباقر، وهدى عبد المنعم، وهم المحامين الثلاثة الحاصلين على جائزة حقوق الإنسان لعام 2020 من مجلس المحامين والجمعيات القانونية الأوروبية.

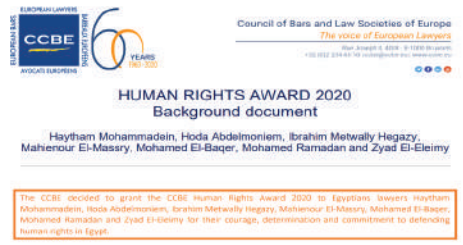

Council of Bars and Law Societies of Europe
The voice of European Lawyers

HUMAN RIGHTS AWARD 2020
Background document

Haytham Mohammadein, Hoda Abdelmoniem, Ibrahim Metwally Hegazy, Mahienour El-Massry, Mohamed El-Baqer, Mohamed Ramadan and Ziyad El-Eleimy

The CCBE decided to grant the CCBE Human Rights Award 2020 to Egyptians lawyers Haytham Mohammadein, Hoda Abdelmoniem, Ibrahim Metwally Hegazy, Mahienour El-Massry, Mohamed El-Baqer, Mohamed Ramadan and Ziyad El-Eleimy for their courage, determination and commitment to defending human rights in Egypt.

في نوفمبر 2020 أعلن اتحاد النقابات والجمعيات القانونية في أوروبا حصول ابراهيم متولي وستة محامين مصريين آخرين بجائزة الاتحاد السنوي تقديرًا لدورهم في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان

ويضم اتحاد المحامين الأوروبيين في عضويته أكثر من مليون منتسب ينتمون إلى 32 دولة

المحامي
ابراهيم متولي

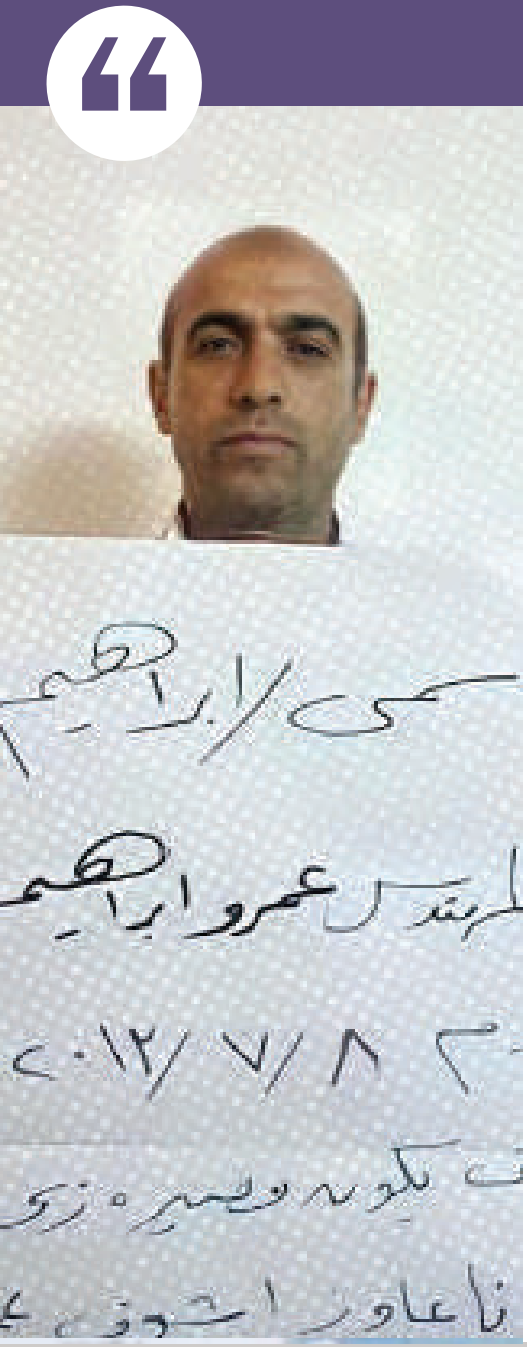

اهم مخرجات مؤتمر قمة المناخ COP 27

نوفمبر 2022

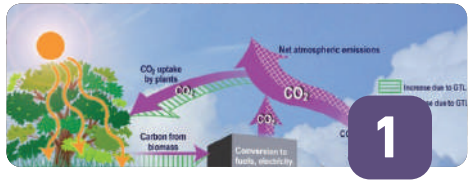

1

التشديد على أهمية حماية وحفظ وإصلاح الطبيعة والنظم الإيكولوجية بغية تحقيق هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاقية باريس، بالاستعانة الغابات والنظم الإيكولوجية البرية ومصارف وخزانات للغازات الدفيئة.

2

التشديد على الحاجة الملحة إلى إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية ومن جانب الأطراف في جميع القطاعات المعنية، بوسائل منها زيادة الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، والشراكات العادلة في مجال الانتقال إلى الطاقة وغير ذلك من الإجراءات التعاونية.

3

التشديد على أن العمل المناخي الفعال المعزز ينبغي أن ينفذ بطريقة عادلة وشاملة مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية أو الاقتصادية السلبية التي قد تنشأ عن العمل المناخي.

4

التسليم بأن آثار التغير المناخي يؤدي إلى تفاقم أزمتي الطاقة والغذاء العالميتين، ولاسيما في البلدان النامية.

5

الإقرار بأن الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية يتطلب تخفيضات سريعة وعميقة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030

6

التشديد على التعجيل بالدعم المالي إلى البلدان النامية المقدم من البلدان المتقدمة من المصادر أمر بالغ الأهمية لتعزيز إجراءات التخفيف ومعالجة أوجه الإجحاف في الحصول على تمويل.

7

حث البلدان المتقدمة على تقديم الدعم المعزز، بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في مجالي التخفيف والتكيف.

8

تشجيع الأطراف على زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومفيدة على قدم المساواة مع غيرها في العمل المناخي.

9

الإقرار بأن تأثير تغير المناخ على الغلاف الجليدي بحاجة إلى فهم هذه الأثار، بما في ذلك نقاط التحول

10

التشديد على ضرورة سد الثغرات القائمة في النظام العالمي لمراقبة المناخ، ولاسيما في البلدان النامية، ويسلم بأن ثلث العالم، بما في ذلك 60% من أفريقيا، لا تتاح له إمكانية الحصول على خدمات الإنذار المبكر والمعلومات المناخية، فضلا عن ضرورة تعزيز تنسيق الأنشطة التي تتبعها دوائر المراقبة المنهجية والقدرة على توفير معلومات مناخية مفيدة.

11

النظر لاول مرة فى المسائل المتعلقة بترتيبات التمويل للتصدي للخسائر والاضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغيير المناخ.

فيـــلم

راقصة في الظلام.. الفيلم الذي تحتفظ به في قلبك طوال حياتك

"راقصة في الظلام - Dancer in the Dark" هو فيلم درامي موسيقي دنماركي، أمريكي، من إنتاج عام 2000 من تأليف وإخراج المخرج الدنماركي الشهير لارس فون تريـر، وبطولة المغنية الأيسلندية التعبيرية المتميزة بيورك.

يحكي الفيلم قصة "سلمى جيكسوفا" المهاجرة من شرق أوروبا، التي جاءت لتعيش الحلم الأمريكي، فتعمل في أحد المصانع، حيث تكتشف مرضها الوراثي الذي يتسبب في فقدانها البصر تدريجيا، بمرور الوقت تدخل في ظلام تدريجي لا يؤنسها فيه سوى قلبها المليء بحب الغناء والرقص.

في الوقت نفسه تحاول سلمى انقاذ ابنها البالغ من العمر 13 عاما، من ذات المصير، وإجراء جراحة عاجلة له قبل بلوغ العشرين بحسب نصيحة الأطباء، فتعمل بكد، لادخار المبلغ المطلوب للعملية، ولكن يزداد الأمر تعقيدا عندما تسرق الأموال المدخرة، ثم تتورط في جريمة قتل.

يغوص الفيلم في أعماق الحياة الأمريكية المتناقضة حيث للحلم سبيلا، ولكن..

فيكشف عن معاناة المهاجرين الجدد، وظروف عملهم الشاقة، وكذلك غياب الرعاية الصحية عنهم، في انتهاك فاضح لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

أما القضية المنيرة بالفيلم فكانت مناقشة عقوبة الإعدام، ومدى اخلاقيتها، كونها تمثل حقا إنسانيا ساميا، ألا وهو الحق في الحياة، فضلا عن عدم مراعاتها لسياق الجريمة، وموضع صاحبها الطبقي، كما في حالة المعاناة من الفقر الشديد، والتهميش.

تم تصوير الفيلم على طريقة الفيديو، بأسلوب فريد، وعبر كاميرا محمولة باليد، فيظهر كفيلم قديم، بينما هو في الحقيقة شديد الحداثية، وعادة ما يستدعي استخدام الكاميرا المحمولة على اليد جمالياته الخاصة، إذ يمنح المشهد ملمس الفيلم التسجيلي أو النشرة الإخبارية، وتقوي حركتها المهتزة غير المنتظمة من إحساس بخشونة الواقع، كما أنها فعَّالة التأثير، على نحو خاص، في تصوير العنف، إذ تتلاءم الحركة المشوشة مع روح الحدث العنيف على الشاشة. وهو مايستثمره مخرج الفيلم المعروف كثيرا في أفلامه.

كذلك يتميز الفيلم بحوار مركز ودقيق على قلته، والذي يعتمد الطريقة التعبيرية بالأساس، وعبر موسيقى بالغة التميز، مبهجة وكئيبة في ذات الوقت.

وربما يكون الوصف الأقرب للفيلم هو ما علق به أحد النقاد حين قال " إدانة كاسحة لأسطورة الحلم الأمريكي - أمريكا المثالية التي طرحها الهروب من الواقع في هوليوود" أو كما علق أحد على مشاهديه على موقع الأفلام " روتن توميتوم" الشهير " هذا الفيلم جميل بقدر صعوبة مشاهدته دون أن يخرج قلبك من صدرك، مظلم، قاتم، كئيب وقوي. هذا فيلم تحتاج حقًا إلى مشاهدته مرة واحدة على الأقل فقط موسيقى تصويرية مذهلة يتم وضعها بذوق رفيع طوال الوقت، الفيلم الذي تحتفظ به في قلبك طوال حياتك".

حصل الفيلم على جائزة السعفة الذهبية من مهرجان كان، لمخرجه فون، وجائزة أحسن ممثلة لبطلة الفيلم بيورك، عام 2000، وكذلك العديد من الجوائز من مهرجان الفيلم الأوروبي، وغيرها.

وصفت بطلة الفيلم بيورك فترة تصويره بالمرهقة عاطفيا، إلى الحد الذي قالت معه إنها ستتوقف عن التمثيل نهائيا.

ولكن بعد 17 عاما من إنتاج الفيلم تعترف بيورك، بما أرهقها حقا في هذا الفيلم، ففضلا عن صعوبة مشاهده، وثقلها العاطفي، فقد أقرت، وخلال حملة "مي تو" المناهضة للتحرش، بأن مخرج الفيلم فون، قد تحرش بها فتقول " كان واضحًا جدًا بالنسبة لي عندما دخلت في مهنة الممثلات أن الإذلال، وتعرضنا للتحرش الجنسي كان هو القاعدة الأساسية التي تم وضعها من قبل المخرج، بالتعاون مع طاقم العمل الذين مكنوه وشجعوه. أدركت أنه شيء عالمي يمكن للمخرج أن يلمسه ويضايق ممثلاته كما يشاء وأن مؤسسة الفيلم تسمح بذلك".

وتعد يورك من المطربين التعبيريين المعاصرين، التي تتبع في طريقة غنائها أساليب تعبيرية سواء بالكلمات، أو بالحركة، أو الملابس أو الإضاءة، أو حتى نبرة الصوت، وهي من المواهب المهمة والتي تحظى بتقدير عظيم من قبل الجمهور في هذا المجال، وقد اعتبر النقاد أن اختيارها بطلة لهذا الفيلم الفريد هو الاختيار الأمثل على الإطلاق.

يعرض الفيلم على موقع اليوتيوب وعبر صفحة بيورك شخصيا ولكن بدون ترجمة فربما عليك عزيزي القارئ ارفاق ملف الترجمة بالفيلم للاستمتاع بمشاهدته.

7 أسئلة وأجوبة ملحة حول حقوق الأقليات في الشرق الأوسط

يسرا الجندي - مستشارة في مجال حقوق الأقليات

مرت 30 سنة على الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992. كان هذا حجر الزاوية الرئيس لتحديد إطار حقوق الأقليات داخل منظومة الأمم المتحدة. بالرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تتحدث فيها صكوك الأمم المتحدة عن الأقليات وحقوقهم/ن، كما توضح المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، إلا أنه كان أول صك يضع مركزه الأقليات وحقوقهم/ن في الأمم المتحدة ، بل و يسري على جميع دول الأمم المتحدة. ولكن بعد 30 عامًا من الوصول إلى هذا الإنجاز الهام ، لا تزل حقوق الأقليات غير معروفة لكثير من الحقوقيين/ات وينظر إليها أحيانا بريبة. فهناك العديد من الأسئلة حول حقوق الأقليات التي تحتاج إلى إجابات، والمزيد من الأساطير التي تحتاج إلى ردود.

1-لماذا كانت هناك حاجة إلى صك يركز بشكل كامل على الأقليات. أليست حقوق الإنسان لجميع البشر؟ ألن يؤدي ذلك إلى عدم المساواة؟

الأقليات هي مجموعات أقل من نصف السكان، في وضع غير مهيمن و لها خصائص (كالعرق أو الدين أو اللغة و/أو القومية) تختلف عن بقية السكان وتظهر تضامنًا للحفاظ عليها. و غالبًا ما تفرض التجارب السوسيو-تاريخية للأقليات بعض الأشكال المتجذرة من عدم المساواة والتهميش. و كما نرى اليوم في بلدان الشرق الأوسط تواجه الأقليات أشكالًا مختلفة من التمييز والعنف وخطاب الكراهية و محاولات التذويب القسري بل و تهديد الوجود كذلك للبعض لمجرد اختلاف العرق أو الدين أو اللغة أو القومية أو التوجه الجنسي. أن تتجاهل الدول ومؤسساتها هذه التجارب في صنع سياساتها بشأن حقوق الإنسان و تركز على تجارب مجموعات الأغلبية هو عين التمييز وعدم المساواة. كانت الحاجة إلى صك للأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات مجرد اعتراف بهذا الواقع و بالانتهاكات التي تواجهها الأقليات في كل مكان، ومن ثم الحاجة إلى معالجتها في صك منفصل ووضع آليات لها.

2- لكن هل هذا الواقع يبرر إعطاء حقوق إضافية للأقليات؟

أولاً ، حقوق الأقليات ليست حقوقًا إضافية على الإطلاق، فهي نفس الحقوق الفردية التي يتمتع بها جميع بني/بنات البشر بحكم كونهم بشرًا. ثانيًا، حقوق الأقليات لا تمكّن المجموعات ولا تحميها، بل تمكن و تحمي الأفراد المنتمون إلى المجموعة. ولكن بما أن حقوق الإنسان مثل حرية التجمع و حرية الدين أو المعتقد قد يكون لها عنصر جمعي قوي، فإن حقوق الأقليات كذلك.

و نظرًا لأن مجموعات مختلفة من الأشخاص الذين يعانون من ظروف مماثلة من عدم المساواة المتجذر تاريخيًا على أساس الهوية، قد يحتاجون إلى تدابير مختلفة للحصول على نفس حقوق الإنسان مثل أي شخص آخر. فكر فقط في الرامبات التي يحتاجها بعض الأشخاص ذوو الإعاقة للوصول إلى حقهم في التنقل، أو الكوتا في بعض البلدان من أجل السماح للنساء بالمشاركة بشكل أكبر في الأدوار السياسية ومنحهن المزيد من الخبرة في ذلك. وبالتالي فإن المجموعات ذات الأشكال التاريخية من العزلة و/ أو التهميش على أساس وضعهم الديني أو العرقي أو اللغوي أو الهوية الوطنية قد تحتاج أيضًا إلى تدابير معينة لتكون قادرة على الوصول إلى حقوقهم على قدم المساواة. فمثلا إذا كان هناك مجموعة أقلية يستخدمون لغة مختلفة عن لغة الاغلبية و التي تستخدمها مؤسسات الدولة لابد من إيجاد مترجمين/ات لهم من أجل تمكينهم/ن من الوصول لحقوقهم/ن الأساسية على قدم المساواة أو تقديم هذه الخدمات لهم بلغتهم هم كحال الأمازيغ مثلا في شمال افريقيا.

يعتقد البعض أنه لا بد من تعزيز حقوق الإنسان أولاً قبل أن نفكر في الأقليات. وهم يجادلون بأن حقوق الأقليات ستتم معالجتها تلقائيًا عند احترام حقوق الإنسان. في الواقع، لا يمكن تعزيز حقوق الإنسان بالكامل إذا لم يتم الالتفات لحقوق الأقليات. فحقوق الأقليات جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان على المستوى النظري و العملي!

3- ما هي الحقوق التي تناضل من أجلها هذه الأقليات؟

الإعلان يكشف عن العديد من الحقوق التي يمكن تلخيصها في ثلاث ركائز أساسية. هذه هي الركائز الأساسية لحقوق الأقليات. وتشمل:

أولاً ، هو الحق في حماية هويتهم/ن (الجسدية والثقافية). يشمل هذا الحق الحق في السلامة الجسدية للأفراد و المجموعة، وبالتالي الحماية من جرائم مثل الإبادة الجماعية والتهجير القسري و/أو التطهير العرقي. كما أن الهوية الثقافية عادة ما تكون عاملاً مهماً في كرامة أفرادها، حيث منها يشكلون/يشكلن معنى و قيمة لحياتهم/ن، ومن ثم الحق في حماية الهوية الثقافية للمجموعة من الجرائم مثل التذويب القسري. و لأن الاقليات غالبا ما يكونوا مهددين علي أساس هذه الهوية، في الاعتراف بهذا الحق/ مجموعة الحقوق في الإعلان كان انجازا.

ثانيًا، هو الحق في المساواة وعدم التمييز، الذي يتكرر في كل صك دولي لحقوق الإنسان تقريبا. و المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،تؤكد أن في سياق الأقليات أنه "لا يجوز حرمان الأقليات من حقها، بالاشتراك مع أفراد جماعتها الآخرين ، في التمتع بثقافتها الخاصة

والممارسة الدينية الخاصة بها ، أو استخدام لغتهم الخاصة ". و بالتالي تعطي نظرة أكثر دقة على معنى عدم التمييز بالنسبة للأقليات.

ثالثا، هو حق المشاركة العامة. وهذا يعني ضمان مشاركة الأقليات في جميع مستويات صنع القرار ، وفي جميع مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا من شأنه أن يضمن اندماج الأقليات في النسيج الاجتماعي ككل وتعزيز تماسك المجتمعات.

4. تمارس مجموعات دينية وعرقية مختلفة التمييز ضد المرأة ومجتمع الميم و يتم تداول أفكار تحقر من شأنهم في العديد من الأديان والأنظمة الثقافية التقليدية التي تبرر التمييز ضدهم/ن. ألن يؤدي تعزيز حقوق الأقليات إلى تعزيز هذا التمييز؟

حقوق الأقليات هي عضو في عائلة حقوق الإنسان، وهذا لا يسمح بأن يسود حق شخص على حساب حقوق الآخرين. وحيث أن منظومة حقوق الإنسان تقوم على عدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها، فلا يمكن قبول أن تنتهك حقوق شخص آخر. و بالفعل تواجه النساء، وكذلك مجتمع الميم، أشكالًا مختلفة من التمييز والإقصاء والتهميش أحيانًا من داخل مجموعات الأقلية وأحيانًا من خارجها. قد تحدث هذه الأشكال من التمييز بسبب هويتهم/ن الجندرية/والجنسانية، أو بسبب هويتهم/ن كأعضاء/عضوات في الأقليات أو بسبب كليهما. عندما تكون هناك أسس متعددة للتمييز الذي يحدث في نفس الوقت، مثل التمييز على أساس الجندر وهوية الأقلية ، فإن تأثير ذلك يكون أقوى على المجموعات الجندرية/والجنسانية في الداخل مقارنة بتأثير التمييز على أساس واحد. من المهم أن ندرس بعناية كيف تميل الأقليات في فترات انعدام الأمن والتهميش إلى فرض قيود على أفرادها ، وهذا عادة لا ينفصل عن الانتهاكات والتمييز الذي تواجهه الأقليات كمجموعة ، وخوفهم على وجودهم المادي والثقافي. مرة أخرى هنا سيتم الحفاظ على حقوق أعضاء المجموعات الجندرية/والجنسانية داخل الأقلية معًا ومع دعم حقوق الأقليات.

5. لكن الاعتراف بحقوق الأقليات سيؤدي إلى تقسيم المجتمع؟ بل قد يؤدي إلى زيادة الجماعات الانفصالية التي تسعى إلى الاستقلال.

مرة أخرى ، حقوق الأقليات هي عضو في عائلة حقوق الإنسان التي يجب أن تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعني أن النشطاء/الناشطات يجب أن يلتزموا بالطبيعة السلمية للأنشطة من أجل تعزيزها واحترام الوحدة الترابية للدول. وبالتالي لا يمكن تقديم مطالبات بالانفصال أو الاستقلال بموجب إطار حقوق الإنسان!

في الواقع ، الحرب والانفصال هي أكثر احتمالا في البلدان التي لا تحترم حقوق الأقليات. الدول التي كانت تنتهك حقوق الأقليات بشكل ممنهج في المنطقة ، واجهت أو تواجه مستويات مختلفة من الصراع والحرب، بما في ذلك العراق وسوريا والسودان ، و نذكر مذابح دارفور وانفصال جنوب السودان بعد الحرب الأهلية السودانية التي راح ضحيتها المئات. آلاف الأرواح راحت و تم إهدار موارد الدول، باختصار ، تمنع حقوق الأقليات هذه الصراعات، ومع ذلك يمكن أن تنشأ الطائفية والصراع عندما تُحرم الأقليات من هذه الحقوق لفترة طويلة!

6. لكن الاستعمار حاول التذرع بوجود "أقليات" في بعض البلدان ومنها مصر لحرمان الدول المُستعمَرة من استقلالها؟

هذه حقائق تاريخية ونعم. ولكن بدلاً من استخدام الأقليات لتقسيم الدول و تفكيكها و التي كان حال القوى الاستعمارية، تحاول حقوق الأقليات ترسيخ العلاقة بين المجموعات التي تصنع الأمة الواحدة. بدلاً من سياسة فرق تسد التي مارستها القوى الاستعمارية و تمارسها الأنظمة الأكثر استبدادًا في المنطقة لإضعاف مجتمعاتها و ضمان استمرار سلطتها وهيمنتها، فإن حقوق الأقليات تستدعي الاندماج الكامل للأقليات في المجتمع من خلال ضمان المساواة بين الجميع.

علاوة على ذلك ، هناك بعض قصص النجاح توضح كيف أن حقوق الأقليات كانت جزءًا من عملية القضاء على الاستعمار و المنظومة الاستعمارية، حيث كانت القوى الاستعمارية هي التي حاولت قمع الأقليات والسكان الأصليين والتمييز ضدها و حرمانها من أبسط حقوقها في سياسة الابارتيد الشهيرة وساهمت في حدوث انقسامات اجتماعية خطيرة في المجتمع كما تظهر حالة جنوب إفريقيا بوضوح. كانت حقوق الأقليات عنصرًا مهمًا في محاربة الاستعمار وبقايا سياساته. و قد تتفاجأ عزيزي القارئ/ عزيزتي القارئة بمعرفة أن هناك أيضًا بعض الدول التي كانت في السابق من القوى الاستعمارية وقفت ضد تطوير آليات الأمم المتحدة الدولية لحقوق الأقليات. ومن ثم لا يمكن اعتبار منظومة حقوق الأقليات أداة لما بعد الاستعمار.

7. ماذا تعني حقوق الأقليات لمصر؟

من المهم أن نلاحظ أن حقوق الأقليات، كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تعزيز حقوق الإنسان. وبناء عليه فإن دفع عجلة تعزيز حقوق الإنسان في البلاد من خلال وضع السياسات الضرورية والتعديلات القانونية والدستورية، وبالتالي التغيرات الثقافية والاجتماعية اللازمة لتطوير ثقافة مجتمع تكون مرجعيته حقوقية و يحكمه القانون.

في مصر يمكن لإطار حقوق الأقليات أن يساهم في تعزيز مستوى الحوار بين المجموعات الدينية والعرقية والقومية واللغوية المختلفة- حوار قائم على الحقوق واحترام الاختلاف- حوار يتفهم احتياجات الآخر و يحتضن التنوع في البلاد. بالإضافة إلى كل هذا، هناك حاجة إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني والعرقي داخل السكان واعتماد سياسات التعددية، و للأسف على العكس من ذلك يؤدي الإطار التقييدي للمواطنة في مصر إلى تمكين الأفراد الذين يتمتعون/يتمتعن بالخصائص الثقافية والعرقية والدينية للمجموعة المهيمنة. يتطلب النهج إعادة النظر في الثغرات، والآليات والتدابير اللازمة للمواطنة الكاملة لمجموعات مثل المسيحيين واليهود والبهائيين والشيعة والقرآنيين والأحمديين والملحدين و النوبيين و الأمازيغ و بدو سيناء وغيرهم من المجموعات الوطنية الاصيلة في مصر.

العمالـة غيـر الرسميـة

واللا أمان الاجتماعي

في 17 ديسمبر من عام 2011 غمر بائع فاكهة يدعى «بوعزيزى» نفسه، بسائل قابل للاشتعال، وأشعل النيران فى نفسه، بعد أن صادرت الشرطة بضاعته، وجل ما يملك من حطام الدنيا، وسبيله الوحيد لاتقاء شر الجوع.

تلك النيران التي لم يتخيل تأثيرها أكبر المحللين السياسيين، والاقتصاديين، وأشعلت ثورات الربيع العربي، كانت نتاج ردة فعل عامل في القطاع غير الرسمي، لتصبح بضاعته التي تم مصادرتها وتبلغ قيمتها 225 دولارا، إيذانا بتذكيرنا بأن غياب مبدأ العدالة الاقتصادية كجزء من العدالة الاجتماعية، قد يفجر من الثورات ما لنظام قبل بمواجهته.

وبالتزامن مع اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية والذي يوافق 20 فبراير، لا يجب أن نتجاهل الخلل الحاصل في ميزان العدالة الاقتصادية، وبعد 11 عاما من وفاة البوعزيزي لازال ملايين من إخوته وأسلافه يرزحون، تحت ضغط غياب الأمان الاجتماعي، خصوصا في قطاع العمالة غير المنتظمة.

وفي حين ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي أن "كل فرد يملك الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومواتية، وفي الحماية من البطالة"، تشير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 60 في المائة من السكان العاملين في العالم، أي قرابة ملياري شخص، يكسبون عيشهم عبر الاقتصاد غير الرسمي، حيث يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، ما يجعلهم أضعف بمرتين مقارنة بأقرانهم من العاملين الرسميين.

ولا يدخل معظم الناس الاقتصاد غير الرسمي باختيارهم، وإنما بسبب نقص الفرص في الاقتصاد الرسمي، فما هو التعريف المنضبط لذلك القطاع من الاقتصاد؟

المقصود بالقطاع غير الرسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال أو المزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة. كما يمكن تعريف قطاع العمالة غير الرسمي بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة الحكومة، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما إنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل.

محليا وبحسب قانون العمل المصري، يعرف العمل غير الرسمي بأنه العمل الذي يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط، وتقتضي طبيعة إنجازه مدة محددة، أو ينصب على عمل بذاته وينتهي بانتهائه.

كما عرف العمل العرضي، بأنه العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ولا يستغرق إنجازه أكثر من ستة أشهر، كما الحال في قطاع المقاولات على سبيل المثال.

وهناك العمل الموسمي، وعرفه القانون بأنه العمل الذي يتم فى مواسم دورية متعارف عليها، كما الحال في القطاع الزراعي.

وهنا يبدو عدم الخضوع للضرائب والرسوم الحكومية ميزة لأصحاب هذا النوع من الأعمال، إلا أن الشيطان يكمن تحديدا في تفصيلة أن هذا الجمع البشري لا يتمتع بالأمان الاجتماعي والاقتصادي لعدم حصولهم على عقد عمل، أو تأمين اجتماعي، وصحي يضمن لهم ولذويهم حياة كريمة.

وفي حديث الضرائب جدير بالذكر أن دراسة اتحاد الصناعات المصري عام 2015، أقرت بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد وصل إلى 2.2 تريليون جنيه، ما يعني ضياع 330 مليار جنيه ضرائب على خزينة الدولة المصرية.

نعود مع النقابي ومدير دار الخدمات النقابية كمال عباس إلى التعريف بالعمالة غير الرسمية، حيث يرى أن وضع تعريفا منضبطا لتلك العمالة، أمر يحتاج الكثير من الجهود، بعد أن أصبح يتخذ أشكالا كثيرة، وحديثة والتي منها - على سبيل المثال لا الحصر-

عمال توصيل الطلبات للمنازل، وعمال المنصات الرقمية، وغيره، وأن اشتركوا جميعا في الحرمان من الاستقرار الوظيفي، والأمان الاجتماعي الحقيقي.

الربط بين شكل المجتمع وعلاقات العمل فيه، هو ما حرصت الأدبيات السياسية-الاجتماعية عليه، بحيث يقاس التحقق في اتجاه العدالة الاجتماعية، بقدر ما يحصل العامل على الحماية الاجتماعية اللازمة، فماذا إذا كان ما يقرب من خمسين في المئة من السكان في مصر يعملون خارج الأطر الرسمية جميعها؟

يرى الفيلسوف جان راولز أن طريقة توزيع الثروات بين أفراد المجتمع هو أمر أساسي إذ أن "معرفة ما إذا كان مجتمع ما عادلا لا تقوم إطلاقا على كمية الموارد الأولية بل على طريقة توزيعها على من هم الأقل حظا فحسب".

عدالة التوزيع هو ما يغيب عن هؤلاء من المنتمين إلى العاملين في الظل، الذي قد يحظى بعضهم بعمل ذو دخل مجز نسبيا، ولكنه لا يحظى بأي نوع من الحماية، او كما يقول المثل "ضهره للحيط"، وهو ما يراه النقابي كمال عباس، الذي يعتبر فترة وباء "كورونا"، كاشفة عن خلل، وظلم فادح وقع على هؤلاء "الغلابة".

القـــوانين و"كورونـــا" الكاشف

في روايته عن العمالة غير المنتظمة يعلق عباس قائلا " خلال فترة الوباء بدا المسؤولون متفاجئين بأعداد العمالة غير الرسمية، وبشكل يثير الكثير من علامات الاستفهام حول آلية عمل هؤلاء المسؤولين، وتعاملهم مع المسألة العمالية برمتها في مصر".

للمفارقة وبحسب عباس فإن الرئيس عبدالفتاح السيسي واحد من أكثر الرؤساء تعليقا، وفهما لأحوال هؤلاء العمال، فخلال تفقده لأحد مشروعات العاصمة الجديدة، تساءل عن إن كان هؤلاء العمال يحظون بالتأمين اللازم، وأمر بعمل اللازم.

ولكن للغرابة فإن الأمر تم حله عبر دفع شركات المقاولات الرسوم اللازمة، وهو ما اعتبره عباس تأمينا صوريا، حيث لا يحظى هؤلاء بعمل دائم، ويقتصر عملهم على اليومية، فكما اهتم الرئيس بالقضية، لم يضع لها حلولا جذرية، وانتهى الأمر بالقص، واللزق.

تستمر حالة اللافهم لأوضاع ذلك القطاع حتى الساعة فمثلا لم يورد التقرير الصادر مؤخرا عن لجنة الحوار الوطني، ومنجز أعماله بعد مرور عام على بدأه ، أي ذكر واضح للعمالة غير المنتظمة، كما لم يبت في مطالب العاملين فيها، والتي سبق وأن تقدم بها عددا منهم لتقنين أوضاعهم، وادماجهم بالنشاط الرسمي، واقتصر الأمر على وعد بدعم المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص العمل، في المقابل أعلن البنك المركزي في وقت سابق عن توقف مبادراته للتمويل ذات الفائدة المنخفضة، والتي تشمل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، في تناقض لافت.

وحول زمن الكورونا يقول عباس "بدا المسؤولون متفاجئين بنسب العمالة غير النظامية الضخمة وبشكل غير منطقي، وكأنهم على غير علم بوجودهم من الأساس".

وفي حين يمنح هذا القطاع الحياة لما يقترب من 45 في المئة من اقتصاد البلاد، لايزال المسؤولين يتعاملون معه كشر مطلق - طبقا لعباس - متجاهلين التقصير الفادح في حق هؤلاء، متناسيين فضل هذا القطاع في أوقات الأزمات، فعلى سبيل المثال استمرت الحياة في مصر في أوقات عصيبة مثل فترة ثورة 25 يناير، وما تبعها من فترات متقلبة.

أما عن التقصير فيحدثنا عباس عن غياب التنظيم، والذي يقع العبء الأكبر فيه على الحكومات المتعاقبة، التي تعاملت بسطحية مع قطاع يمثل نصف الاقتصاد المحلي، حتى أنها لا تحظى بالحضور في قانون العمل إلا من خلال مواد قليلة، وكان الأمل معقودا على مشروع القانون الجديد، ولكن للأسف لم يختلف الأمر كثيرا عن سلفه.

ووردت مواد العمالة غير المنتظمة في قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، وتحديدا في نص المادة 26 منه، إذ نصت فيما نصت عليه أن تتولى الوزارة المختصة رسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة وعلى الأخص عمال الزراعة الموسميين، وعمال البحر، وعمال المناجم، والمحاجر، وعمال المقاولات.

ويصدر الوزير المختص بالتشاور مع الوزراء المعنيين والاتحاد العام لنقابات عمال مصر القرارات الخاصة بتحديد القواعد المنظمة لتشغيل هذه الفئات، واشتراطات السلامة والصحة المهنية والانتقال والإعاشة الواجب اتخاذها بشأنهم، واللوائح المالية والإدارية التي تنظم هذا التشغيل.

كذلك إنشاء صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة، وذلك وفقا للمادة 32 من القانون، وفي الواقع نسبة كبيرة من موارد الصندوق المالية تصرف لموظفي الدولة شخصيا، على شكل مكافآت، ولايستفيد بها عمال "الظل".

استشرت يد الفساد، حتى وصلت إلى اعلان مباحث الأموال العامة، كشفها أكبر قضية اختلاس للمال العام، وذلك بعد تورط وزيري القوى العاملة الأسبقين ناهد العشري و"كمال أبو عيطة"، وأعضاء مجلس إدارة صندوق إعانات الطوارئ للعمال في الاستيلاء على 40 مليون جنيه خلال 7 سنوات. حينها اضطر أعضاء مجلس إدارة الصندوق برد المبالغ المستولى عليها دون وجة حق، وأغلقت القضية، ولكن دون إيجاد حلولا حقيقية للمسألة، أو حتي تفعيلا لدور هذا الصندوق بشكل أكثر فاعلية.

أما على مستوى الحماية الاجتماعية، فوفقا لقانون التأمينات المعدل، فقد تم رفع تكاليف اشتراك العمالة غير المنتظمة في التأمينات، مما قلل من فرص اندماجها في العمل المنظم، فبعد أن كان الاشتراك يبلغ 28 جنيها شهريا، وفقا للقانون القديم، أصبح فى ظل القانون الجديد 108 جنيها شهريا أي أن العامل يسدد ما يقارب 1296 جنيه سنويا، ما يساوي 12 ألف و960 جنيه خلال عشر سنوات، إضافة إلى ذلك قرر المشرع في القانون الجديد أن تزيد مدة دفع الاشتراك

من عشر سنوات إلى 15 سنة بداية من يناير 2025، ليصبح نسبة العمالة المؤمن عليها لاتتجاوز العشرة في المئة بحسب إحصائيات "المركزي".

رئيس نقابة العمالة غير المنتظمة محمد عبد القادر، يرجع ضعف التغطية التأمينية للعمالة غير المنتظمة إلى تراخي أجهزة الدولة بشأن حصر هذه العمالة وتحفيزها على الاندماج في النظام التأميني.

ويضيف هناك أزمة تتعلق بوعي العامل بأهمية امتلاكه حماية اجتماعية، إلا في حالات الإصابة البالغة، حيث يتعرضون للحرمان من الرعاية الصحية اللازمة، وذلك بسبب طبيعة عملهم، ودخولهم المادية غير المستقرة.

نعود إلى زمن الوباء الذي سوءة النظام الأساسي للدولة في مواجهة هؤلاء العمال. في تقرير دار الخدمات النقابية عن زمن الوباء، والانتهاكات التي جرت خلالها ومنه نقتطع الجزء التالي:

جاء وباء كورونا المستجد ليزيد من صعوبة أوضاع العمالة في القطاع غير المنظم لتصبح أحوال معيشتهم أكثر تدهورا، حيث تعرض الآلاف من العمالة غير المنتظمة لفقدان وظائفهم حيال الإجراءات، والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من العدوى بغلق محلات الترفيه والسياحة والباعة الجائلين باليومية بالأسواق وفى مقابل ذلك هناك الآلاف منهم غير مؤمن عليهم اجتماعيا، ولا صحيا ولا معاشات ولا تأمين بطالة نظرا لعدم خضوعهم لقانون العمل، كذلك المشكلة الأبدية الخاصة باستبعاد عاملات المنازل من قانون العمل الحالي ومشروع قانون العمل الذى مازال يناقش وهو ما يعرضهن لأوضاع معيشية بالغة الصعوبة..

يشير التقرير أيضا إلى عدم تفعيل القرارات التي اتخذتها الدولة على أرض الواقع بالشكل الكافي، وعدم وصولها إلى الفئة المستهدفة، يبرز هذا بوضوح في القرار الخاص بتشكيل لجنة تختص بتجميع بيانات العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية، التي خلفها فيروس كورونا المستجد، حيث أثار هذا القرار حالة من الاضطراب في ظل عدم تمكن الكثير من تسجيل بياناتهم، وعدم توضيح المخاطبين والغير مخاطبين بهذه القرارات.

في المقابل قامت وزارة القوى العاملة بمنح مبلغ 500 جنيه كإعانة استثنائية للعمالة غير المنتظمة المسجلة لديها، مع فتح باب التسجيل لديها إلكترونيًا من خلال رابط إلكتروني، إلا أن هذا الرابط دائمًا معطل ولا يعمل، وذلك رغم اتباع كافة خطوات التسجيل التي بينتها وزارة القوى العاملة؛ وهذا الأمر يبين لنا جليًا عدم جاهزية البنية التحتية الإلكترونية لوزارة القوى العاملة لتنفيذ وتفعيل هذا القرار، وبالتالي حرمان المستحقين له والمستفيدين منه من تطبيقه.

وعلى ذكر مبلغ الـ 500 جنيه المقدرة لأسرة كاملة، ربما يكون جدير بالذكر حساب مستوى الفقر، فبحسب تقديرات جهاز التعبئة والإحصاء، فإن قيمة خط الفقر المدقع للفرد في السنة تبلغ 6604 جنيهات في عام 2020 أي 550 جنيهًا للفرد في الشهر، بينما بلغت قيمة خط الفقر القومي للفرد في عام 2021، 10279 جنيهًا في السنة أي 857 جنيهًا للفرد في الشهر، لذلك تحتاج الأسرة المكونة من أربعة أفراد إلى 3218 جنيهًا في الشهر على الأقل، حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

> لمفروض ان احنا بندفع التأمينات بتاعتنا ورسوم الرخصة، حتى لو مااشتغلناش، ومش شغالين، الي بتوصل تكلفتها دلوقتي أكتر من ست آلاف جنيه كل 3 سنين، ومعندناش بطاقة صحية، على الرغم من أن المهنة بتفرض عليا ألف طول اليوم بالشارع راكب عربية يعني لو اتعرضت لحادث لا قدر الله بيبقى صعب اثبت انها إصابة عمل بالرغم من إني بدفع تأمينات، على الرخصة بتاعتي، كمان النقابة بتاعتنا مش شغالة، مبتفيدناش في حاجة، وكنت اترشحت كعضو مجلس إدارة عشان نحاول نصلح الوضع دا، شطبوا عليا، ورفعت قضية وطبعا مش هيتحكم في القضية إلا بعد فوات المدة، الحياة غالية جدا صعبة جدا، واليوميات مش بتجازي، فبنضطر نشتغل أي حاجة والسلام، يعني مثلا صاحب واقعة كشري التحرير، الي انطرد من المحل، هو بالأساس سائق درجة تانية، لم يستطيع تجديد رخصته، فاشتغل عامل نظافة، او يشتغل أي حاجة، عشان يعيش، نتمنى من الحكومة يعملولنا تأمين صحي عشان الحوادث، وفي نفس الوقت يشوفولنا مادة في القانون تسمح بتقسيط وتخفيض المبالغ دي، بقدر المستطاع.
>
> من شهادة سائق درجة أولى ونقابي

العمالة غير المنتظمة..غياب البيانات

غياب أي قاعدة للبيانات كان أهم ما كشفه زمن الوباء من عوار، فلا أحد يملك معلومة واضحة عن هذا القطاع، سواء أعداد العاملين فيه، أو حتى الأموال التي تنتج عنه.

حول هذا الغياب يقول هيرناندو سوتو رئيس المعهد الدولي للحريات والديمقراطية، "لا يثق المصريون في حكومتهم، ولن يقوموا بتوفير المعلومات والأسماء الخاصة بالعاملين في القطاع غير الرسمي، لذا عليك البدء في بناء الثقة".

في ورقة بحثية للناشط العمالي خليل رزق خليل يقول "لا يوجد إحصاء كامل للعمالة غير المنتظمة، أو أماكن تواجدهم فهم مسجلين في وزارة القوة العاملة عام 2013، 220 ألف عامل، أما أكبر عدد وصولوا له فكان في أعقاب أزمة كورونا وهو 1,2 مليون عامل".

وذلك في الوقت الذي صرح فيه وزير القوى العاملة أنهم على الأقل 10 ملايين عامل. كما ان إحصائيات أخري لمنظمات أهلية، وعالمية تقول إنهم على الأقل 12 مليون عامل بحسب ورقة خليل.

وفي ورقة خليل تشمل العمالة غير المنتظمة العمال الزراعيين، والباعة الجائلين، وسائقي التوكتوك، والعاملين في المعاونة المنزلية، والعمال في المصانع غير المرخصة، والصيادين، فضلا عن العمال الزراعيين.

عدم وضوح البيانات هو ما أكده نقيب صغار المزارعين في البحيرة عبدالعزيز عبدالفتاح، خصوصا بالنسبة للمزارعات النساء التي تعتبرهن الدولة من ربات المنازل، في حين أن جهودهن لا تقل عن الرجل، وتزيد، في حين تقدر بعض الجهات إجمالي تلك العمالة بمقدار خمسة ونص مليون مزارع.

ويعرف عبد الفتاح صغار المزارعين بمن يملكون أقل من ثلاث أفدنة زراعية، او لا شيء، وهم ممن لا يستطيعون إضافة مهنة فلاح إلى بيانات الرقم القومي، التي تستلزم أن يكون المالك يمتلك فيما فوق الثلاث فدادين، وللغرابة فهي الملكيات الكبيرة التي لايعمل أغلب أصحابها في الأرض شخصيا، ويكتفون بتأجيرها.

يمتلك عبد الفتاح شهادة مهمة حول أوضاع العمال الزراعيين تتعلق بمستوى معيشتهم والتي لخصها في محاصيل مثل القمح التي تتكلف زراعتها عادة ما يتجاوز 15 ألف جنيه في ستة شهور، بينما تضع الدولة تسعيرة موحدة تبلغ كحد أقصى 13000 جنيه، ما يضطر المزارع إلى الاستعانة بمحاصيل أخرى تتسبب في اجهاد التربة، ومع ذلك وفي أحسن الأحوال يصل ربح المزارع من الفدان الواحد خمسة آلاف جنيه عبر ستة أشهر، موزعين على كامل الأسرة، التي لا تقل عن أربعة أفراد في أي حال من الأحوال.

بحسب عبدالفتاح لا يقف الأمر عند هذا الحد حيث يعاني المزارع من تخلي الدولة عنه، الدولة التي لا تدعم سوى الفلاحين الذين يملكون أوراق حيازة، بالرغم من علمها من أن 80% من صغار المزارعين لا يملكون تلك المستندات، وبالتالي لايتم استخراج كارت الفلاح الذكي لهم.

جدير بالذكر أن كارت الفلاح الذكي، هي ميزة يحصل في مقابلها الفلاحين على دعم عيني من الدولة يتمثل في الأسمدة، والبذور وغيرها من لوازم الزراعة.

فتكون النتيجة التي يعوض بها الفلاح خسارته اخراج أبناؤه من المدرسة، وارسالهم للعمل في المدينة في مهن متدنية، وفي أحيان أخرى مواجهة الموت عبر مراكب الهجرة غير الشرعية.

النساء في مواجهة اللاأمان

أشار مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر عام 2015 إلى تعرض 4% من عينة النساء الملتحقات بسوق العمل للعنف البدني، والتحرش، وعددهم (3161) خلال الاثني عشر شهرا السابقة على إجراء المسح.

ومع كل هذا يمكن أن نتخيل حجم الانتهاكات التي تتعرض لها النساء عبر قطاع العمل اللارسمي، في ظل غياب أي ضمانات، والاكتفاء بتقدير الأعراف، والتقاليد للمسألة.
المحامي محمد حمادة يحكي أحد مشاهد العمل في القطاع غير الرسمي، وتحديدا في محافظة البحيرة، حيث تعمل البنات القاصرات، دون أي ضمانات، من سن 13 إلى 16 عاما، بهدف مساعدة الأسرة على مواجهة أعباء الحياة، وذلك حتى يحن موعد زواجهن، فتتعرضن للتحرش، وكذا الاغتصاب، في مصانع الفاكهة، والطوب.

في أحد الوقائع اضطر أحد أصحاب المزارع لعقد القران على قاصر تبلغ 13 عام، درءا "للفضيحة" بعد أن تعسر معرفة شخص الجاني، على أن يتم الطلاق خلال فترة قصيرة.

نعود لرئيس نقابة صغار المزارعين عبد الفتاح الذي يلفت إلى تضاؤل فرص النساء غالبا في التسجيل كعمالة رسمية، فعلى الرغم من تمثيلهم الكبير في القطاع غير الرسمي حيث تتجاوز النسبة 40 في المئة، إلا ان أغلبهن يسجلن كربات منازل، حيث لا يملكن الأرض التي يرفض الرجال توريثها، وكذلك يفتقدن الوعي بأهمية التسجيل بالنسبة لمهنة العامل الزراعي.

في العقبات التي تواجه النساء أيضا يحكي النقابي كمال عباس عن مأساة عمال المنازل، الذي يعانون الأمرين، فمن ناحية لا يستطيعون تسجيل مهنتهم في البطاقة، بسبب الوصم المجتمعي، كذلك هم محرومون من أي ضمانات، او حماية تذكر، حيث تتذرع الجهات الحكومية بصعوبة الكشف عليهم في مقار عملهم، باعتبارها بيوت خاصة، أو كما يقولون "البيوت أسرار".

وفي حين يغيب عن قوانين العمل المصرية أي إشارة واضحة من شأنها حماية المرأة من كافة الانتهاكات، سواء العمالة المنتظمة، او غير المنتظمة، تركز الأمم المتحدة الآن على خطة التنمية العالمية التي طورتها مؤخرا والمكونة من 17 هدفا من اهداف التنمية المستدامة.

وتلعب المرأة دورا حاسما في كل من هذه الأهداف، مع إدراك العديد من هذه الأهداف على وجه التحديد قضية المساواة بين المرأة وتمكينها على حد سواء في الهدف، وأيضا كجزء من الحل.

وغني عن التعريف أن المرأة كانت الأكثر معاناة خلال فترة الوباء، ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2020 للقول: "إن المكاسب المحدودة على صعيد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة التي تحققت على مدى عقود معرضة لخطر التراجع بسبب جائحة كوفيد-19".

معتبرا أن المرأة ليست فقط الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، بل هي أيضاً العمود الفقري للإنعاش في المجتمعات.

ما العمل؟

الصورة ليست ثابتة، ومسألة ادماج القطاع غير الرسمي بنظيره الرسمي أكثر تعقيدا مما نعتقد، هكذا بادر النقابي كمال عباس بالقول، في طريق الوصل إلى الحل، مشيرا إلى عدد مليون وستمائة ألف كرقم تقريبي لحجم العمالة التي تلتحق بالسوق المصرية غير الرسمية سنويا.

مشهد معقد يتخلله سوق للنخاسة يدعي شركات التوظيف، تستغل قطاع من البشر مستعد للعمل في أي مجال، وتحت أي ظرف، مقابل قوت يومه، وفي ظل أصحاب أعمال مهمومين بمراكمة ثرواتهم من جيوب الفقراء.

أما خلفية هذا المشهد، وجذوره الحقيقية فيرجعها عباس إلى تقلص قطاع الاستثمار المصري الرسمي، الذي لا يمكنه أن يستوعب مثل هذه الأعداد، فبعد التخلص من القطاع العام، واهمال قطاع الصناعة، والتجارة، ومن ثم اعتماد قطاع التشييد، واستغلال الأرض كمورد أساسي، ووحيد، للدولة، لم يعد هناك من يستوعب الطاقات البشرية المتجددة في كل لحظة.

تقلص بيئة الاستثمار، صاحبه تعليما مترديا، خصوصا الفني منه، وتراجع ملحوظ في بناء الإنسان، نتيجة الاعتماد على العمالة المؤقتة، مما خلق كارثة تراجع أعداد العمالة المدربة، والمحترفة، في مقابل المؤقت منها، الذي لا يستطيع تطوير نفسه مهاريا، أو تنظيم نفسه نقابيا، كما لا يملك الوعي الكافي، للمطالبة بحقوقه، لنعيش في دائرة مفرغة، وفقا لعباس.

وبالرغم من الصورة التي بدت قاتمة يقترح عباس حلولا من شأنها حلحلة الوضع، إلا أنها تتطلب مناخا ديمقراطيا بشكل أساسي، حيث يشير إلى ضرورة تسهيل إنشاء النقابات، شريطة أن تذلل أجهزة الدولة العقبات أمام العمال، حيث نملك قانونا معقولا لإنشاء النقابات، ولكن لا يتم العمل به.

وعن هذا يقول عباس " في مصر محدش له دعوة بالقانون، الوزارات بتشتغل بالأوامر"، فقد لا يمر طلبك بإنشاء نقابة أبدا، طالما لم تأتي الأوامر بعد، حتى وإن كان أحد حقوقك الأساسية، في حرية ممارسة العمل النقابي.

التنظيم النقابي بحسب عباس قانونا ليس بالصعب أو المتطلب، فبمجرد اتفاق خمسون فردا ينتمون لنفس المهنة، ونفس المحيط الجغرافي، يمكنك اشهار نقابة عمالية، متضمنة المجلس، والجمعية العمومية، إلا أنه وفي الكثير من الحالات يرفض الموظف استلام الأوراق من الأساس، وإن استلمها يرفض اثبات استلامها بإيصال.

وفي حديث الحل عبر الديمقراطية، يُذكر عباس بنظام التعاونيات الذي يعتمده الكثير من دول العالم، وبحسب الأمم المتحدة تعد التعاونيات رابطات ومؤسسات، يستطيع المواطنون من خلالها تحسين حياتهم، فيما يساهمون في النهوض بمجتمعاتهم، وأمتهم اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً.

وتتسم الحركة التعاونية بقدر كبير من الديمقراطية، وبأنها شكل من أشكال تنظيم الرابطات، والمؤسسات يعتمد المواطنون أنفسهم، من خلاله، على العون الذاتي، وعلى مسؤوليتهم الذاتية، في تحقيق غايات لا تشمل أهدافاً اقتصادية فحسب، ولكن تشمل أيضا أهدافاً اجتماعية، وبيئية، من قبيل القضاء على الفقر، وكفالة العمالة المنتجة وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

الحد الأدنى للأجور
فى قانــون العمــل

يرجع تحديد الحد الأدنى للأجر وفقاً لقانون العمل إلى اختصاص المجلس القومي للأجور وذلك وفقاً لنص المادة 34 من قانون العمل 12 لسنة 2003، إذ تم تكليف المجلس والذي يرأسه وزير التخطيط وضع حداً أدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص يُحدد مراعاة لنفقات المعيشة وبما يحقق التوازن ما بين الأجور والأسعار.

وعلى الرغم من وجود هذا النص في قانون العمل منذ أن تم إصداره في 7 أبريل 2003 إلا أن المجلس القومي للأجور لم يضع حداً أدنى للأجور طوال السنوات السابقة، إلا أن محكمة القضاء الإداري بناء على الدعوى رقم 21606 لسنة 63 قضائية، والتي أقامها بعض العُمال في غضون عام 2009 والذين قد أسندوا الوكالة إلى المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد كلاً من " رئيس الجمهورية بصفته، و رئيس مجلس الوزراء بصفته، ووزير التخطيط بصفته " بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن وضع حد أدنى للأجور، وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بقبول الدعوى شكلاً وبوقف تنفيذ القرار السلبي للمجلس القومي للأجور بالامتناع عن وضع الحد الأدنى للأجور مع ما يترتب على ذلك من آثار وذلك في 30 مارس لعام 2010.
ووفقاً لذلك صدر قرار وزير التخطيط رقم 57 لسنة 2021 والذي صدر بتاريخ 1 سبتمبر 2021 بأن يكون الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص 2400 جنيه وذلك بموجب المادة الأولى من القرار التي نصت على " يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص 2400 جنيه (ألفين وأربعمائة جنيه مصري فقط لا غير)، وذلك اعتبارا من 1 يناير 2022، محسوبا على أساس الأجر المنصوص عليه في البند (ج) من المادة (1) من قانون العمل ".

وقد صدر هذا القرار بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور وإناطة الاختصاص إليه بوضع حداً أدنى للأجور وكذلك العديد من المهام التي تتعلق بظروف العمل بالقطاع الخاص وهو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2659 لسنة 2020 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر2020، وقد حدد هذا القرار عدة مهام ذُكرت بالتحديد في المادة 3 من القرار إذ نصت على أن " يختص المجلس القومي للأجور بما يلي:

1- وضع حد أدنى للأجور على المستوى القومي يراعى تكلفة المعيشة والعوامل الاقتصادية بالدولة ومستويات الإنتاجية واختلاف الحد الأدنى للأجر من إقليم لآخر طالما أن تحديده يتوقف على مستوى المعيشة والأسعار في كل إقليم وكذلك في مختلف الأنشطة الصناعية والخدمية.

2- مراجعة الحد الأدنى للأجور بنهاية كل سنة مالية مع الأخذ في الاعتبار تطور الأسعار وتكلفة المعيشة.

3- بحث شكاوى المنشآت غير القادرة على دفع العلاوة الدورية.

4- بحث هيكل الأجور لمختلف المهن والقطاعات والأنشطة بالدولة من خلال:

- تشخيص المشاكل والعيوب القائمة في نظم وأحكام سياسات الأجور والحوافز السائدة في مختلف المهن والقطاعات وأماكن العمل وأجور وفئات العمال الأولى بالرعاية في بعض الأنشطة والمناطق الجغرافية.
- دراسة الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بمشاكل الأجور وإبداء الرأي فيها، وإجراء الدراسات اللازمة لإعادة النظر في الحد الأدنى للأجور وتحليل الإحصائيات المتاحة للأجور والمتغيرات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات المعنية والاستفادة منها في وضع وتعديل سياسات الأجور.
- وضع المعايير الخاصة بتحديد الحدود الدنيا والقصوى للأجور ".

ولقد صدرت بعد ذلك قرارات أخرى برفع الحد الادني للاجور، فى يناير 2022 وجه السيسي إلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى 2700 جنيه في مصر، وفي أكتوبر 2022 أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي رفع الحد الأدنى للأجور في مصر إلى 3 آلاف جنيه شهريا.

.ولا يمكن إغفال هذه الزيادات مقارنة بارتفاع الأسعار وتحرر سعر صرف العملة، ويوضح الرسم التالي قيمة إجمالي الحد الادني للاجور مقارنة بسعر صرف العملة بالدولار خلال فترات رفع الحد الادنى للاجور.

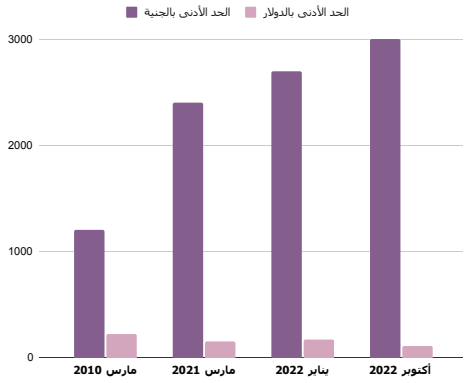

ويتحدد الأجر بالأساس بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وفقاً لعقد العمل الفردي والذي يبرمه صاحب العمل مع العامل، والذي يجب أن يتحدد وفقاً لمعايير دستورية وقانونية ووفقاً للحد الأدنى للأجور والذي يحدده المجلس المُشار إليه، وقد حددت المادة 36 من قانون العمل 12 لسنة 2003 الكيفية التي يتم بها تحديد الأجر إذ نصت على أن " يُحدد الأجر وفقا لعقد العمل الفردي أو اتفاقية العمل الجماعي أو لائحة المنشأة، فإذا لم يحدد الأجر بأي من هذه الطرق استحق العامل أجر المثل إن وجد، وإلا قدر الأجر طبقا لعرف المهنة في الجهة التي يُؤدى فيها العمل، فإن لم يوجد عُرف تولت المحكمة العمالية المنصوص عليها في المادة (71) من هذا القانون تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة، وذلك كله مع مراعاة حكم المادتين (34، 35) من هذا القانون ".

وهو ما ذكرته أيضاً المادة 28 من اللائحة النموذجية للجزاءات وتنظيم العمل والتي

صدرت وفقا لقرار وزير القوى العاملة والهجرة - رقم 185 لسنة 2003 الصادر بتاريخ 09-09-2003.

"إذا لم يحدد الأجر بأي من الطرق المنصوص عليها بالمادة (36) من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 استحق العامل أجر المثل، وإن لم يوجد يقدر الأجر طبقا لعرف المهنة في الجهة التي يؤدي فيها العمل، وفي حالة عدم وجود عرف تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (71) من قانون العمل تقدير الأجر وفقاً لمقتضيات العدالة".

وقد وضع قانون العمل تعريفاً للأجر الذي يتقاضاه العامل وذلك بموجب نص المادة 1 البند ج بأنه

" (جـ) الأجر: كل ما يحصل عليه العامل لقاء عمله، ثابتاً كان أو متغيراً نقداً أو عيناً.

ويعتبر أجراً على الأخص ما يلي:

1- العمولة التي تدخل في إطار علاقة العمل.

2- النسبة المئوية، وهي ما قد يدفع للعامل مقابل ما يقوم بإنتاجه أو بيعه أو تحصيله طوال قيامه بالعمل المقرر له هذه النسبة.

3- العلاوات أيا كان سبب استحقاقها أو نوعها.

4- المزايا العينية التي يلتزم بها صاحب العمل دون أن تستلزمها مقتضيات العمل.

5- المنح: وهي ما يعطى للعامل علاوة على أجره وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته متى كانت هذه المنح مقررة في عقود العمل الفردية أو الجماعية أو في الأنظمة الأساسية للعمل، وكذلك ما جرت العادة بمنحه متى توافرت لها صفات العمومية والدوام والثبات.

6- البدل: وهو ما يعطى للعامل لقاء ظروف أو مخاطر معينة يتعرض لها في أداء عمله.

7- نصيب العامل في الأرباح.

8- الوهبة التي يحصل عليها العامل إذا جرت العادة بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بتحديدها، وتعتبر في حكم الوهبة النسبة المئوية التي يدفعها العملاء مقابل الخدمة في المنشآت السياحية".

وقد حظرت المادة 35 التمييز في الأجور لأي سبب سواء كان الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل، كذلك حظر قانون العمل أي شرط أو اتفاق يُخالف أحكام قانون العمل ويُمثل انتقاصاً من حقوق العامل واعتبره باطلاً وذلك في المادة 5 من القانون.

كذلك فيما يتعلق بالعاملين الذي يتقاضون أجراً بالإنتاج أو بالعمولة فقد نصت المادة 37 على ألا يقل ما يحصل عليه هؤلاء العمال عن الحد الأدنى للأجور.

ولا يجب أن نغفل بأن الدستور قد وضع حقوقاً دُنيا يجب ألا تُنتقص من العمال وأن يأخذها أصحاب الأعمال والدولة في الاعتبار نذكر منها: -

المادة 12 من الدستور

"العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة. ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبراً، إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل".

المادة 13 من الدستور

"تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعي، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، ويحظر فصلهم تعسفياً، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".

مادة 27 من الدستور

"يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك.

ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون ".

كذلك فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي قامت مصر بالانضمام إليه بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 537 لسنة 1981، ووفقاً لنص المادة 93 من الدستور فإن هذا العهد قوة القانون إذ تضع المادة المعاهدات والمواثيق التي قامت مصر بالتصديق عليها في مرتبة القوانين الداخلية، وقد نص العهد على ضرورة أن يكون هناك حداً أدنى عادلاً للأجور، وذلك في المادة 7 التي تنص على أن" تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

"1" أجر منصفا، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصا تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوى أجر الرجل لدى تساوى العمل،

"2" عيشا كريما لهم ولأسرهم طبقا لأحكام هذا العهد ..".

رسم بياني يوضح الحد الادني للاجور فى معظم دول المنطقة بما يعادلها بالدولار فى العام 2023

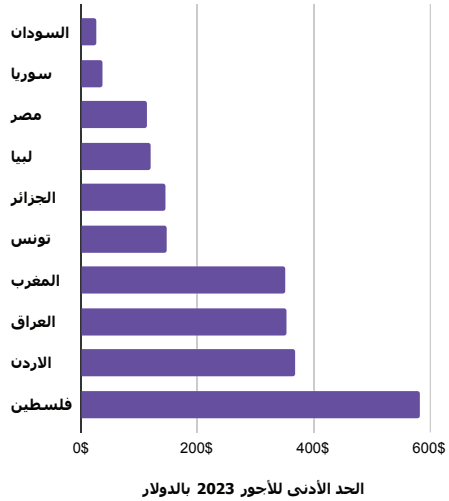

الحد الأدنى للأجور 2023 بالدولار

المرأة المصرية على مِنَصَّةِ القضـــاء ولـكـن .. الطريق مازال طويلاً

ربما يكون من الغبن بمكان ربط وصول المرأة المصرية إلى منصة القضاء بالإرادة السياسية، وأحكام الرجال، فالرفض كان عميقا والوصول إلى هناك لم يكن سهلا، في معركة استغرقت اكثر من سبعون عاما، كما أن فصولها لم تنته بعد، وحتى كتابة تلك السطور.

ويتزامن الاحتفاء باليوم الدولي للقاضيات 10 مارس، مرور عاما، ونصف العام على قرار تعيين المرأة قاضية في محاكم مجلس الدولة، طبقا لتوجيهات رئاسية، وكذلك قرارات الجلسة الاستثنائية للمجلس الأعلى للقضاء والتي كان منها قبول التحاق النساء بالنيابة العامة والهيئات القضائية.

ومع ما بدا انتصارا حينها فقد يكون من المفيد استعراض تلك المعارك التي بدأت في الأربعينيات من القرن الماضي، للتوثيق، وكذلك مراقبة الخطوات الوليدة في هذا الشأن.

النسوية عائشة راتب .. ضربة البداية فى معركة تولي المرأة القضاء.

تعد عائشة راتب النسوية المعروفة، بمثابة ضربة البدء في تلك المعركة، حين تقدمت بأوراقها للتعيين في مجلس الدولة عام 1949، وذلك بعد تخرجها من كلية الحقوق، ولكن قوبل طلبها بالرفض.

فبادرت راتب برفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري، للطعن على القرار، ولكن المحكمة التي انعقدت جلستها في فبراير من العام 1952 برئاسة المستشار عبد الرازق السنهوري، قضت بعدم أحقية راتب، وقالت في حيثيات حكمها أن جهة الإدارة قد استخدمت سلطتها التقديرية وراعت "أحوال الوظيفة وملابساتها وظروف البيئة وأوضاع العرف والتقاليد.".

آنذاك أكدت المحكمة أن رفض تعيين راتب في مجلس الدولة لا يتضمن أي "إخلال بمبدأ المساواة قانوناً"، رغم دلالته، متبعة ذلك بالقول الشهير: "الوقت لم يحن لتتولى المدعية منصبا في إدارة القضايا أو في النيابة العامة، ولم يثبت للمحكمة أن هذا التقدير قد شابه تعسف أو انحراف" هكذا ردت المحكمة منذ سبعين عاما على دعوى عائشة راتب المطالبة بحقها في اعتلاء منصة القضاء.

"المصريين لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق، والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو الاجتماعية"

المادة 3 من دستور 1954

من الملكية إلى الجمهورية لا جديد بخصوص التمييز ضد تولي المرأة القضاء

مع زوال الملك وقدوم الحقبة الناصرية لم يختلف الأمر كثيرا، رغم ما أظهره العهد الجديد من دعم لحقوق المرأة، وذكرها بشكل واضح لأول مرة في الدساتير المصرية، فعلى سبيل المثال نصت المادة 5 من دستور 1954، صراحة على أن "الانتخاب حق للمصريين البالغين إحدى وعشرين سنة على الوجه المبين بالقانون، وتمارس النساء هذا الحق وفقا للشروط التي يضعها القانون، كما جاء في مادته 43" ينظم القانون العمل للنساء والأحداث. وتعنى الدولة بإنشاء المنظمات التي تيسر للمرأة التوفيق بين العمل وبين واجباتها في الأسرة....."

ولكن اختلاف مستوى الصياغات لصالحهن لم يحلحل وضعهن كثيرا في القطاع القضائي، وذلك حين قوبلت محامية أخرى وهي السيدة كريمة حسين، بالرفض من قبل الدولة الجديدة.

وانطلاقًا من مبادئ ثورة 1952، وعملًا بالميثاق الوطني لمصر الذي أُقر عام 1962، والذي يكفل مبادئ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، طالبت كريمة بحق تعيينها كقاضية مثل زملائها الرجال، لكن أحلامها تحطمت على صخرة التشدد والجمود.

ولم تستسلم عند ذلك وأرسلت خطابًا رسميًا إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ذكّرته بنص القانون الخاص بتعيين 25% من رجال هيئة القضاء، وهو الخطاب الذي لم يفلح في مقابل الرأي الديني للأزهر حينها بقيادة الشيخ محمود شلتوت الذي كان يرى أن "المرأة لا يمكنها العمل في القضاء لأنه ينقصها العقل التجريبي، وبناء عليه لا تستطيع أن تحكم، غير أن الحكم ينبع أساسًا من الولاية وليس للمرأة ولاية على أحد".

"تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين"

مادة 8 من دستور 1971

مع بزوغ حقبة الانفتاح في مطلع السبعينات، تقدم وضع المرأة في الصياغات الدستورية، فالميل إلى الغرب سياسيا، كان يقتضي التماهي مع الأوضاع هناك، ولكن ظلت جملة "دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية."، والتي وردت في أكثر من موضع بالدستور الجديد، والتي ترافقت بدورها مع دعم النظام السياسي لتيار الإسلام السياسي، التفصيلة التي ينفذ منها الشيطان دائما.

وبالتوازي أثيرت مسألة التحاق المرأة بالسلك القضائي، للمرة الثالثة في قضية هانم محمد حسن الموظفة الإدارية بمجلس الدولة عام 1978، وذلك عندما تقدمت للتعيين في إحدى الوظائف الفنية به، ورفض مجلس الدولة طلبها، ولجأت إلى محكمة القضاء الإداري، ورفضت طلبها وقضت المحكمة الإدارية العليا بعدم أحقيتها لذات الاعتبارات التي أوردها حكم محكمة القضاء الإداري في عام 1952، وكما يقول المثل المصري "وكأنك يا أبوزيد ماغزيت".

ووفقا للأحكام المتقدمة كان القضاء الإداري يرى أن مبدأ المساواة بين الجنسين في تولي الوظائف العامة لا يمنع من أن تقصر بعض الوظائف على أحد الجنسين، بحسب ظروف الحال وملابساتها التي ترجع إلى عوامل البيئة وأحكام التقاليد أو إلى طبيعة الوظيفة ومسؤولياتها وما تتميز به من مشقة أو ما يكتنفها من مخاطر وتتمتع الإدارة في ظل هذه الظروف بسلطة تقديرية لا تخضع فيها لرقابة القضاء إلا بالنسبة لإساءة استعمال السلطة.

لوقت طويل بدت المسألة شبه مستحيلة فالرأي الديني الرافض للقرار يقف عائقا من ناحية، والإرادة السياسية غائبة على الجانب الآخر، ولا تعتبر الأمر ذو جدوى، أو مصلحة مباشرة لنظم الحكم على اختلافها.

حتى برزت تلك المطالبات من جديد مع قدوم الحقبة المباركية..

في أثناء ذلك بدأت المناقشات تعود حول قضية المرأة وتحديدا حين أطلق المركز الأنشطة من لقاءات وندوات وحمل الرأي العام على تقبل الفكرة.

وفي شهادة ناصر أمين عن هذه الحقبة يقول " كان يجرى الأمر طوال الوقت عبر "تواطؤ" هيئات قضائية عليا مع بعضها، خاصة مجلس الدولة الذي رفض إصدار قرارات تلزم وزارة العدل والحكومة بتعيين النساء".

أما مجلس الدولة فاعتبر أن الأمر شأن قضائي يختص به مجلس القضاء الأعلى، الذي رفض بدوره وجود آلية للطعن على قراراته، وبهذا أصبحت النساء لا تجد وسيلة لوقف هذا التمييز. حيث تخلت الجهتان المعنيتان بالمسألة عن دورهما.

حينها تذرعت تلك الهيئات بحجج واهية منها أن العمل القضائي "شاق لا يصلح للمرأة".

حين رفضت المرأة.. المرأة

خلافا للأسباب التشريعية ووجهات النظر المحافظة في وزارة العدل ومجلس الدولة أسهم الموقف المجتمعي الجامد تجاه القضية سببا في تأخر الحصول على هكذا استحقاق، خصوصا على مستوى الرأي الديني -الممثل في الأزهر والكنيسة- كما أن استطلاعات رأي قام بها المركز العربي عام 2004، أوضحت أن نسبة النساء الرافضة لتعيين المرأة في السلك القضائي أكبر من الرجال في العينة العشوائية.

لم يكسر هذا الجمود سوى قرار تاريخي من المحكمة الدستورية بتعيين القاضية "الجبالي". وبالتزامن مع الحرج الذي تعرض له النظام عالميا. خاصة سوزان مبارك التي طالما سألت عن القضية في المحافل العالمية الحريصة على الحضور بها. فطالبت رئيس المحكمة الدستورية بإيجاد حل منفرد متجاوزا للهيئات الأخرى العليا.

توجت تلك الجهود عام 2003 حين تولت عضو مجلس أمناء المركز العربي تهاني الجبالي أول منصب قضائي في المحكمة الدستورية.

حينها اتخذت الحملة قرارها بالاستمرار بغرض توسيع المشاركة النسائية بحيث لا يقتصر الأمر على تعيين الجبالي، والمحكمة الدستورية.

استمرت المطالبات حتى عام 2007 حين صدر القرار بنقل 30 سيدة من النيابة الإدارية إلى جهات القضاء العادي. وتعيينهن كقاضيات. ثم جاء عام 2008 بانفراجة جديدة حين تم تعيين 12 سيدة من النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة في جهات القضاء العادي وتعيينهن كقاضيات وفي عام 2015 عبر تعيين 32 قاضية.

ورغم ما يبدو عليه الوضع من تغيير إيجابي ظل موقف النيابة ومجلس الدولة جامدا. حيث لم يقوما بالتوقف عن التمييز ضد النساء لسنوات طويلة حتى الإعلان الأخير في 2021.

المرأة ومعركة مجلس الدولة

بالرغم من الإنجاز النسبي الذي حققته المرأة، إلا أنه تبقى منصة مجلس الدولة حصنا منيعا أمام النساء لفترة طويلة، وظلت المعركة

حامية الوطيس، وهي المعركة التي طالما كان للمجتمع المدني فيها حضورا، والتي جرت وقائعها كالتالي:

فاجيء المجلس الخاص الجميع، بقراره الذي جاء بالإجماع على الإعلان عن قبول تعيين مندوبين مساعدين بمجلس الدولة من خريجي وخريجات كليات الحقوق من دفعتي 2008-2009 الحاصلين على تقدير جيد جدا ومن الخمسة عشر الأوائل. كما وافق بعدها بشهور قليلة بالإجماع أيضا على عقد المقابلات اللازمة للتعيين في الوظيفة المذكورة.

بعدها بعام وافق المجلس الخاص بالأغلبية على استكمال السير فى إجراءات تعيين من تقرر صلاحيتهم للوظيفة المذكورة .

ثم انعقدت الجمعية العمومية الطارئة الأولى، والتى حضرها 380 مستشار- وانسحب قبل بدء التصويت رئيس المجلس- صوت منهم 334 مستشار ضد عمل المرأة قاضية في مقابل 42 مستشار قبلوا عملها وامتنع عن التصويت 4 مستشارين فقط.

في الوقت نفسه وبعد انعقاد الجمعية العمومية انقلبت أغلبية المجلس الخاص إلى وقف إجراءات التعيين .

وفى نفس اليوم أصدر رئيس مجلس الدولة قراره رقم 92 لسنة 2010 باستكمال إجراءات التعيين لمن تقرر صلاحيتهم وذلك بعد استيفائهم التحريات اللازمة واجتياز الكشف الطبي تمهيدا لعرضهم على المجلس الخاص مرة أخرى لاستصدار قرار رئيس الجمهورية بهذا التعيين.

بعدا انعقدت الجمعية العمومية الطارئة الثانية لمجلس الدولة بحضور 319 مستشار ليس من بينهم أى عضو من أعضاء المجلس الخاص، وانتهت بامتناع 2 اثنين عن التصويت وموافقة 317 مستشار على إرجاء إجراءات تعيين المرأة قاضية بمجلس الدولة، واعتبار الجمعية العمومية فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تنفيذ قراراتها.

بالتوازي بدأ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حملته في هذا الصدد، والتي اتخذت منحى جديدا تركز الاهتمام فيه على الاعتراض على رفض مجلس الدولة تعيين المرأة. فضلا عن محدودية أعداد المنضمات للسلك القضائي، كما تم رفع دعويين قضائيتين، وذلك في أعقاب قرار الجمعية العمومية الرافض لتلك الخطوة.
حينها قام وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء بطلب تفسير للمحكمة الدستورية العليا لتفسير بعض النصوص التي تتعلق بالأزمة. وصاحب هذا الطلب موجة احتجاج من بعض قدامى قضاة مجلس الدولة حول عدم اختصاص المحكمة الدستورية بهذا الشأن واعتباره مخالفة صريحة للقانون.

من جانبه اعتبر المركز المصري حينها، ووفقا لكتابه الصادر عن ذلك الصراع والمعنون بـ "المرأة و منصة قضاء مجلس المرأة" أن جميع الحجج التي تعارض طلب التفسير المقدم للمحكمة الدستورية لا يصادف صحيح القانون ليس فقط لأن طلب التفسير استند إلى نصوص واضحة فى قانون المحكمة الدستورية ولكن أيضا لأن حجج الإعتراض تخالف القانون.

وصل الأمر حينها إلى اتهام المجتمع المدني المعارض لحرمان المرأة من تولي منصب القضاء آنذاك بمحاولة تمكين السلطة التنفيذية من مجلس الدولة.

أمنية جـــاد الله.. كلمة السر

مع حلول عام 2014 كنا على موعد مع تلك الفتاة التي رفضت التمييز. حين تقدّمت المحامية أمنية جادالله بطلب للعمل كمندوبة مساعدة في مجلس الدولة عقب إصدار الأخير إعلان التعيين لخرّيجي الدفعة ذاتها. حينها رفض مجلس الدولة طلب "أمنية" كغيرها من خرّيجات كليات الحقوق.

حينها لجأت جادالله إلى القضاء الإداري، تطالب بوقف التمييز ضدّ النساء ورفض تعيينهنّ بمجلس الدولة. وفي عام 2016 رفعت دعوى ثانية تطعن فيها بدستورية بعض نصوص قانون مجلس الدولة ولائحته لتعارضهما مع الالتزام الدستوري بتعيين النساء في كافّة الهيئات القضائية، المنصوص عليه بالمادة (11) من دستور عام 2014.

رفض القضاء الإداري الدعويين اللتين تختصم فيهما "أمنية" المجلس. وتطالبه بالفصل بينها وبين نفسه. وهو ما يضعها في "حلقة مُفرغة" على حد وصفها. معتبرة أنّ اختصام المجلس في حالتها "غير دستوري".

لم تتوقف "أمنية" عند هذا الحد. ففي عام 2018 أسست مبادرة حقوقية تحمل اسم "المنصة حقها" تختص بمكافحة التمييز ضدّ المرأة وحرمانها من تولي المناصب القضائية.

المرأة قاضية..ولكن

أخيرا صعدت المرأة إلى منصة قضاء مجلس الدولة، ليسدل الستار على أكبر جريمة تمييز جرت ضدها، حيث تعد مصر آخر دول المنطقة في حصول سيداتها على ذلك الحق نتيجة إشكاليات تشريعية وسياسية ومجتمعية.

وكان مكتب رئيس مجلس الدولة أصدر إعلانه الأول في عام 2022 والخاص بتعيين خريجات كل من كليات الحقوق والشريعة والقانون وكلية الشرطة وانضمامهن للسلك القضائي. وذلك وفق الاشتراطات المعمول بها طبقا للمادة 73 من قانون المجلس.

سبق ذلك أن اتخذ مجلس الدولة قراره في مارس من عام 2021، وبالتزامن مع عيد المرأة، وذلك بتعيين عناصر نسائية في تشكيلة كل من مجلس الدولة والنيابة العامة. عبر الموافقة على تعيين عدد من عضوات النيابة الإدارية وعضوات هيئة قضايا الدولة بطريق النقل لمجلس الدولة. لشغل وظيفة (مندوب) أو وظيفة (نائب) بالمجلس.

بعدها بشهور انتهى اجتماع المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية. بصدور بيان يشمل عددا من قرارات المجلس اعتبارا من الأول من أكتوبر عام 2021 والتي يأتي على رأسها "بدء عمل العنصر النسائي بمجلس الدولة والنيابة العامة".

جرى ذلك بعد أن تقدمت علينا أغلب الدول العربية، فبينما كانت العراقية زكية حقي، أول امرأة عربية تصبح قاضية في عام 1959، احتلت النساء في الجزائر نسبة 60% من المناصب القضائية. وكذلك تونس والمغرب واليمن والبحرين. ولم تبق دولة مقصرة في هذا الحق سوى مصر والمملكة العربية السعودية.

ولكن هل يعني هذا القرار نهاية التمييز؟

هنا يجب البحث في القرار عبر مستويين، أولهما المعايير التي يتم على أساسها اختيار الشخص، فمع تطبيق القرار استمرت المعايير التمييزية في اختيار المتقدمين، والتي لا تتم على أساس تكافؤ الفرص ووفقا لمبادئ الأمم المتحدة بشأن أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة الصادرة عام 1984، حيث تضع في وثيقتها الكفاءة كمعيار أوضح.

وذلك خلافا لمعايير التعيين للمناصب القضائية في مصر، والتي يشوبها التمييز

الاجتماعي، والطبقي، أو حتى التمييز على أساس الرأي، حيث يمكن أن يرفض شخص مؤهل لمجرد رأيه السياسي، أو انتمائه لعائلة ذات نشاط سياسي، لتظل المقولة الشهيرة لوزير العدل السابق محفوظ صابر " ابن الزبال مينفعش يبقي قاضي وكتر خيره انه اتربي" هي المعيار الأساسي في الاختيار.

على مستوى مواز لاتزال نسب شغل المرأة لهذا المنصب لا تصل للمأمول على الإطلاق، فمثلا في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة التي أعدها المجلس القومي للمرأة قبل خمس سنوات، كانت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات القضائية نصف في المئة.

وهي الاستراتيجية التي تستهدف أن تزيد نسبة تمثيل المرأة في القضاء لتصبح 25 %، بحلول عام 2030.

لكن النسبة تناقصت، وقبيل قرار إلحاق المرأة بمنصة مجلس الدولة، وفي السنوات الأخيرة لتصبح 0.03 بالمئة من بين 22 ألف قاض، نتيجة لتعيين المزيد من القضاة الذكور دون الإناث، حيث يستغرق تعيين النساء سنوات طويلة، ما يجعل تلك القرارات شكلية ومشروطة حتى الساعة.

لوقت طويل بدت المسألة شبه مستحيلة فالرأي الديني الرافض للقرار يقف عائقا من ناحية، والإرادة السياسية غائبة على الجانب الآخر، ولا تعتبر الأمر ذو جدوى، أو مصلحة مباشرة لنظم الحكم على اختلافها.

مسابقة ECRF

الفن وحقوق الإنسان

أنفار أنفار .. ونعاود آخر الليل

زي الحيطة المايلة ع الدار .. ماليين الدرب غبار وهزار

وأتاري طيلة العمر الواحد فينا يا فاطنة .. ماشي المشوار بالمندار

نفرح بالعشرين قرش .. ويوم السوق نتباهى برطل اللحم

نمشي بيه قدام الناس .. شايفه يا فاطنه...؟

يقطع ده اليوم الطين اللي اتعلمنا فاس .. كان يبقى صُح الفاس لو لينا أرض

أهي بس ف دي .. يبقى الفاس فاس

لكن ما اخْيبها شغله يا فاطنه .. إن كانت في أرض الناس

حتقولي عليا اتغربت واتغيرت .. أبدًا وحياة النعمة يا فاطنه وحا حكيلك

كلمات الشاعر (عبدالرحمن الأبنودي)

من ديوان جوابات حراجي القط والتي كانت توصف يوميات عامل في بناء السد العالي.

بالتزامن مع اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية واليوم العالمي للشعر، واتساقا مع برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في دور الفن و تعزيزه لقيم ومبادئ حقوق الإنسان وتحت شعار (العدالة للجميع)

نرحب باستقبال الأعمال الفنية (شعر) التي تعبر عن (حقوق العمال كأساس للعدالة الاجتماعية)

والتى سيتم نشرها فى العدد القادم ابريل 2023 من مجلة حق ومعرفة التابعة لبرنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

شروط المسابقة

1- أن يكون المتقدم/ة مشترك فى برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
2- أن يكون العمل حديث الانتاج ومن عمل المشترك/ة والا يكون قد رشح لمسابقات من قبل.
3- يسمح للمشترك/ة الاشتراك بما لا يزيد عن عملين فنيين فقط.
4- الموافقة على نشر العمل داخل مجلة "حق ومعرفة" واستخدامة فى مخرجات المؤسسة مستقبلا.
5- أن يكون الشعر عامي أو فصيح.
6- ألا يزيد النص عن 300 كلمة.
7- أن يراعى شعار المسابقة في موضوع النص الشعري.
8- أن يراعى مكونات الإبداع في النص الشعري.
9- أن يرسل النص على هيئة ملف (WORD).

نتلقي أعمالكم الفنية فى موعد أقصاه 20 مارس 2023 عبر البريد الالكتروني

hrcp@rights-freedoms.org
تحت عنوان "عمل فنيإحقوق العمال كأساس للعدالة الاجتماعية"

قـــدم الان ‹

سيتم اختيار العمل الفني الفائز بالمسابقة من قبل لجنة متخصصة، وسيحصل الفائز على مجموعة الاعمال الكاملة لأحد الشعراء من اختيار الفائز.

مسابقة ECRF
الفن وحقوق الإنسان

يسعدنا الإعلان اليوم عن الفائز فى مسابقة ECRF الفن وحقوق الإنسان والتي كانت من نصيب اللاجئة اليمنية ناعم العزيبي والتى تعبير عن تأثير الحرب فى اليمن علي حياة المواطن اليمني.

وقد تقدم للمسابقة 4 أعمال فنية ووقع الاختيار من خلال لجنة متخصصة على هذا العمل.

يمكنكم متابعة مسابقتنا المستمرة المتعلقة بالفن وحقوق الإنسان حول الشعر والقصة القصيرة والكاركتير والرسم وغيرهم.